

تقرير بحثي

ديناميَّات الأجنبيِّين السوريين في القطاع الزراعي في لبنان

نور تركماني
كنج حمادة



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية

بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، جميع الحقوق محفوظة ©

أجريت دراسة الحالة هذه كجزء من مشروع «آليات تكيف اللاجئين غير النظامية في الشرق الأوسط: تفسير آليات التكيف والصدود والوكالة لدى اللاجئين من سوريا في لبنان والأردن لتأمين سبل العيش في الاقتصاد الغير الرسمي» وذلك بدعم من مؤسسة فورد.

قام بتنسيق هذا المشروع كل من د. ناصر ياسين (الباحث الرئيسي)، وميساء بارود (منسقة المشروع)، وبارا مراد (مديرة البرنامج) في إطار برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يُنشر هذا التقرير من قِبَل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB). ويمكن الحصول على نسخة منه من المعهد أو تحميله عبر الرابط التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

إن الآراء الواردة في هذا التقرير تُلزم كاتبها حصراً، ولا تعكس آراء كلٍ من مؤسسة فورد أو معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية أو الجامعة الأميركية في بيروت.

يُحظر استعمال أو إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه، بأي شكلٍ من الأشكال، من دون إذن مُسبق وخطي من الناشر، إلا في حالة استخدام بعض الاقتباسات منه مع ذكر المصدر.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

+٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠

+٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

ifi.comms@aub.edu.lb @

www.aub.edu.lb/ifi

aub.ifi f

@ifi_aub

ديناميَّات الأجنبيين السوريين في القطاع الزراعي في لبنان

نور تركماني، طول التنمية الاقتصادية، لبنان
كنج حمادة، كلية الزراعة، الجامعة اللبنانية، لبنان

المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٤	المقدمة
٥	السياق
٧	إعادة النظر في الأدبيات
٧	العمالة الرخيصة والقطاع الزراعي
٧	استراتيجيات سُبل العيش
٨	المنهجية
٨	النتائج والنقاشات
٨	الزراعة كقطاع غير منظم لاستيعاب اللاجئين
١٠	خرائط الوصول إلى العمل
١٣	ديناميات العمل
١٩	الاستنتاج
٢٠	التوصيات السياساتية
٢٠	تحسين القطاع الزراعي
٢٠	تثمين دور العمال الزراعيين السوريين في القطاع الزراعي اللبناني
٢١	المراجع

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى معاينة ديناميكية اللاجئين السوريين في القطاع الزراعي في لبنان، وتوضيح قدرة هذا القطاع على استيعاب اللاجئين، وتركز على الاستراتيجيات والعمليات غير المنظمة التي يستخدمها اللاجئون السوريون للوصول إلى العمل في قطاع الزراعة، فضلاً عن ديناميات العمل والتحديات الهيكلية التي تحكم عملهم. تعدّ طريقة البحث إثنوغرافية، وتعتمد على العديد من الأدوات التجريبية مثل نقاشات مجموعات التركيز، ومقابلات مع المخبرين الرئيسيين، والملاحظات الميدانية والمأخوذة من عكار، وبعبك-الهرمل ومنطقة البقاع. وقد وجدت الدراسة أن القطاع الزراعي قادر على استيعاب اللاجئين لأسباب عديدة منها: الطابع غير المنظم للقطاع، والتاريخ الطويل لارتباط العمال السوريين بالزراعة في لبنان، واعتماد هذا القطاع على العمالة الرخيصة، وعدم وجود منافسة مع العمال اللبنانيين فيه، و«مشروعية» عمل اللاجئين في الزراعة، واستثمار المنظمات الدولية في هذا القطاع. إلى ذلك، يركز أساس استراتيجيات وصول اللاجئين إلى العمل الزراعي، إلى اعتمادهم على رأس المال الاجتماعي، والشبكات المجتمعية، والشاويش (مدير المجتمع)، وفي حالات نادرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية؛ فضلاً عن كون هذه الاستراتيجيات رئيسية للنساء، خصوصاً أن الكثيرات منهن لم يكن لديهن خبرة سابقة في العمل. لقد أدى ظهور أسر ترأسها إناث في مجتمع اللاجئين إلى دفع العديد منهن إلى تولي بعض الوظائف في القطاع الزراعي على مفض. فيما تبين النتائج أن النساء لا يرغبن بالضرورة بالعمل في الزراعة، بل يلجأن إليها نتيجة شعورهن النسبي بالأمان من خلال العمل في هذا المجال، ولكونهن قادرات على العمل مع بعضهن البعض خلال النهار. ومع ذلك، يشعر العمال الزراعيون اللاجئون في لبنان بأنهم محاصرون في وظائف لا تقدّم أي ضمان أو عقود عمل آمنة، ولا يحصلون على الحد الأدنى للأجور في مقابل ساعات عمل طويلة، مع الافتقار إلى الحماية على الرغم من تعرّضهم لأخطار صحية متعدّدة وظروف عمل سيئة والفقر الدوري. على الرغم من هذه التحديات المشتركة، وجدت الدراسة أنه لا توجد شبكات جماعية منظمة. في الواقع، ينأى اللاجئون بأنفسهم عن أي شكل من التبعئة أو التضامن في حالات الاستغلال، سواء الذي يتعرّضون له من الشاويش السوري أو ملاك الأراضي وأصحاب العمل اللبنانيين. ومع ذلك، هناك حالات تضامن، حيث يقوم اللاجئون، وخصوصاً النساء، برعاية وحماية بعضهن البعض. من هنا، تعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها توضح كيف أدى الطابع غير المنظم في القطاع الزراعي وسهولة وصول اللاجئين إليه إلى طبع اللاجئين السوريين في هذا القطاع.

المقدمة

يكفي السير في أرجاء العاصمة لرؤية كل الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة: بائعو الخضار الذين يبحثون عن مكان لتثبيت عرباتهم، وعمال البناء اللاجئون يجلسون على أحد المباني الشاهقة في بيروت، وأصحاب المتاجر اللبنانية القديمة مع دكاكينهم غير المسجّلة، وسائقو سيارات الأجرة يشكون من ضمانهم الاجتماعي المحدود، ومندوبات مبيعات من دون عقود عمل ويعملن لساعات طويلة.

يتمّ توثيق تطوّر الاقتصاد اللبناني غير المنظم وتوسّعه بشكل متزايد (أنظر، Turkmani & Hamade, 2019; Fakhri, forthcoming; Fawaz, 2017; Errighi & Griesse, 2016; Ismail et al., 2018)، مع وجود أسباب عديدة وراء ترسخه، ومنها الصعوبات التي رافقت تشكيل الدولة، والبيروقراطية، وتعطيل وظائف الحكومة، والصراع الإقليمي، وموجات الهجرة المترتبة عن ذلك، والعديد من النزاعات الداخلية. حالياً، مع تدفّق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى البلاد، وما تلاه من زيادة العمالة غير المنظمة (Ajajouni & Kawar, 2015)، هناك حاجة ماسّة إلى وضع الأنظمة ضمن سياق واضح وفهم طبقاتها المتعدّدة.

يُعتبر قطاع الزراعة في لبنان مثلاً بالغ الأهمية لمناقشة العمالة غير المنظمة، وسيكون محور التركيز الرئيسي في هذه الورقة. عند وصول اللاجئين السوريين إلى لبنان، سعى عدد كبير منهم للعمل في الحقول كعمال زراعيين بأجر. في الواقع، يفيد تقييم أجرته لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومنظمة Save The Children، في العام ٢٠١٢ في عكار، أن ٢٠٪ من الأسر اللاجئة السورية تعمل في القطاع الزراعي (IRC et al., 2013)، ومن المرجّح أن يكون العدد قد زاد بشكل كبير منذ ذلك الحين.

في لبنان، يعتبر هذا القطاع المهمل «غير منظم من الناحية القانونية»، ولا يوجد سياسات زراعية منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤). حتى يومنا هذا، لم يقون وضع المزارعين اللبنانيين، ولا يخضع العمال الزراعيون لقانون العمل أو أي قانون آخر. وهو ليس أمرًا مفاجئًا، بالنظر إلى المسار التاريخي للاقتصاد السياسي في لبنان وانقسامه الأساسي بين المركز والأطراف (أنظر Gates, 1989; Traboulsi, 1994). وعلى الرغم من ذلك، تعدّ الزراعة قطاعًا مهمًا، تستخدم بين ٠,٥٪ و ١٪ من المقيمين (UNESCWA, 2016). علمًا أن أكثر من ١٧٠ ألف منهم مزارعين لبنانيين بدوام كامل أو جزئي و/أو ملاك الأراضي، و٨٥ ألف منهم عمال زراعيين (MoA & FAO, 2010)، ويضاف إليهم عدد كبير من العمال السوريين اللاجئين الذين يقدرّون بنحو ٢٠٠ ألف عامل زراعي سوري في لبنان

السياق

يواجه اللاجئون السوريون في لبنان العديد من العقبات، بما في ذلك الافتقار إلى الوثائق القانونية، والخوف من الحملات السياسيّة الموجهة ضدهم، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحيّة والمأوى، والظروف الاقتصاديّة الهشّة للغاية. ذكرت تقارير تقييم هشاشة اللاجئين السوريين (VASyR United Nations High Commissioner for Refugees [UNHCR], United Nations Children's Fund [UNICEF], & World Food Programme [WFP], 2018) أن ٦٩٪ من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خطّ الفقر، وهناك ٩ من كلّ ١٠ لاجئين لديهم ديون. ومع ذلك، فإن وصولهم إلى سبل العيش والدخل المُستدام محدود للغاية، نظرًا إلى وجود العديد من الأطراف القانونيّة (Fawaz et al., 2018; Saghieh, 2015)، والضغط الاجتماعيّة والسياسيّة (Geha & Talhouk, 2018) وسوق العمل وتحدياته الهيكلية (Jaoude, 2015). في بداية الأزمة، كان العديد من اللاجئين يعتمدون بالكامل على المنظّمات غير الحكوميّة (NGOs) والدوليّة، ولا سيّما المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، للحصول على المساعدة والتسجيل. ومع ذلك، نتيجة الانخفاض السريع في التمويل المقدم من هذه المنظّمات (UNHCR & United Nations Development Program, 2017) وطول أمد الصراع، كانت هناك حاجة ملحة للاجئين السوريين لتأمين سبل عيشهم بأنفسهم، ولم يكن لدى مُعظمهم أي بديل سوى المُشاركة في عمل غير منظم، والبحث عن وظائف في مجالات الزراعة والبناء والتجارة البسيطة وأعمال التنظيفات، من دون الحصول على أجور عادلة ووفقًا لتاريخ استحقاقها أو ضمان اجتماعي أو أي شكلٍ من التعويضات. حاليًا، يعمل ٩٢٪ من اللاجئين السوريين في قطاعات مُختلفة من الاقتصاد غير المنظم من دون عقود عمل، ويتقاضى ٧٢٪ منهم أجورهم بشكلٍ موسمي (Staffe & Hillesund, 2015; Fakhri, 2016).

العمل غير المنظم ليس جديدًا على لبنان. يفيد البنك الدولي أن مُستويات البطالة والعمالة غير المنظمة كانت مُرتفعة قبل اندلاع الأزمة، (World Bank, 2017). وقد أدّى نقص التنظيمات الرسميّة الفعّالة والقانونيّة، التي تعنى باللاجئين السوريين، إلى الانتقال نحو سياقات غير منظّمة والتكيّف معها من خلال توظيف سلسلة من الاستراتيجيات غير المنظمة في المُجمّعات المضيقة (Yassin & Chamaa, 2016).

من الضروري استكشاف العلاقة بين العمل غير المنظم ووضع اللاجئين أو المهاجر، خصوصًا أن العديد من اللاجئين يفترّون من الحرب والمصاعب الاجتماعيّة والاقتصاديّة

(Hamade, 2017). فضلًا عن ذلك، يعدّ قطاع الزراعة أحد أكثر القطاعات استيعابًا للاجئين (Ajlouni & Kawar, 2015). وتشير منظمّة العمل الدولية إلى أن ٢٤٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يعملون في القطاع الزراعي، ونحو ٧٠٪ منهم موزعون بين عكّار (٣٤٪) والبقاع (٣٦٪).

يسعى هذا البحث إلى استكشاف ديناميكية اللاجئين السوريين في الزراعة، ما يوضح قدرة القطاع على استيعابهم. ويهتم بشكلٍ خاص بالإجابة على الأسئلة التالية:

◀ ما هي الاستراتيجيات غير المنظمة التي يستخدمها اللاجئون السوريون للوصول إلى العمل وتأمين في سبل العيش؟ وما هي آليّة الاستخدام؟ ولماذا القطاع الزراعي يستوعب اللاجئين؟

◀ ما هي ديناميات العمل التي تحكم عمل اللاجئين السوريين، خصوصًا فيما يتعلّق بالنساء؟

باستخدام نهج الإثنوغرافيا نسعى إلى التركيز على وكالة اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة والنظر إلى الاستراتيجيات والعمليات التي يخضعون لها للوصول إلى العمل في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أساليب المُساومة المعتمدة في مواجهة التحديات الهيكلية (أو عدم وجودها أساسًا). ومن خلال ذلك، نحن لا ننشئ إطارًا افتراضيًا لإثبات وجود ظاهرة بل نعالج «كيفية» نشوء العمالة غير المنظمة للاجئين و«أسبابها».

كذلك نساهم في ترسيخ أدبيات نظريّة حول الديناميات الاستغلالية للقطاع الزراعي وعلاقته بالفقر والعمالة المهاجرة، بالإضافة إلى أشكال المقاومة اليوميّة (Bayat, 1997). ومع ذلك، فإن القيمة المُضافة لعملنا تكمن في التركيز على السياق اللبناني الخاص الذي يتميّز بفائض من عمالة اللاجئين السوريين، فضلًا عن استخدام نظرة أنثروبولوجية لاستكشاف استراتيجيات اللاجئين في الوكالة والتكيّف والمواجهة والتعرّف إليها.

في وظائف ومهن كثيرة، وحصولهم على كفيل لبناني يتحمّل المسؤولية عنهم، بالإضافة إلى دفع رسم سنوي بقيمة ٢٠٠ دولار أميركي. وهناك أيضًا خيار آخر يقضي بالحصول على إفاضة سكن من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتجديد الإقامة، وهو أمر قد يصعب تحقيقه. لكن حتّى لو استوفى اللاجئون هذه المتطلبات، فقد يواجهون مقاومة من الحكومة بسبب المخاوف من المنافسة الاقتصادية (Yahya et al., 2018)، إلى جانب الخوف السياسي من اندماج اللاجئين الذي دفع الحكومة إلى النأي بنفسها عن الأمور المتعلقة بتأمين سبل عيشهم.

ليواجهوا العقبات التي تصعب عثورهم على فرص اقتصادية (Dustmann et al., 2017; Banerjee, 1983).

قبل أزمة العام ٢٠١١، كان العمّال المهاجرون السوريّون يعملون بشكلٍ غير منظم. وتعود جذور هذا العمل إلى أربعينيات القرن الماضي عندما وصلت أعداد كبيرة من المهاجرين السوريين إلى لبنان للعمل في الزراعة والبناء بشكلٍ أساسي (Chalcraft, 2009). في الواقع تعتمد سوق العمل اللبنانيّة، بشكلٍ معقّد، على العمالة الرخيصة ذات المهارات المنخفضة. وعلى الرغم من اعتماد لبنان على العمّال المُهاجرين (واللاجئين)، إلا أنه يقصدهم عن الاستفادة من مزايا قانون العمل اللبناني (Longuenesse & Tabar, 2014)، بحيث ينتهي بهم الأمر بالحصول على أجور أقلّ بكثير من السكّان المحليين الذين يعملون في الوظيفة نفسها، بالإضافة إلى العمل لساعات أطول من دون حماية وأمان وفي ظل ظروف عمل سيّئة (Turkmani & Hamade, 2019). (forthcoming).

في الواقع، عانى المُهاجرون السوريّون قبل العام ٢٠١١ من ظروف عمل سيّئة، ولو بمستويات متفاوتة، على الرغم من وجود بنود جزائية في الاتفاقيات الثنائية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين. ويشير مسح أجري قبل التدقّق الهائل للاجئين السوريين إلى لبنان إلى أن «المزارعين السوريين المهاجرين هم من بين أكثر السكّان تهميشًا في لبنان، يعيشون في الفقر، ويفتقرون إلى الحماية القانونية الأساسية وهم هدف للمعاملة التمييزية المتكرّرة» (Habib et al., 2016).

ومع ذلك، أدّت التوترات السياسيّة وترويج الخوف منذ العام ٢٠١١ إلى جعل الأمور أسوأ بالنسبة للاجئين. ففي العام ٢٠١٥ أدرجت الحكومة سياسات تجرّد دخول اللاجئين وحدّت من عدد وطبيعة الأعمال الذي يمكنهم أن يشغلونها. في وقت سابق، أتاحت إتفاقيّة التعاون الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ بين سوريا ولبنان حرّية الحركة والتوظيف والإقامة، لكن حاليًا يصعب على اللاجئين السوريين الحصول على تصريح عمل. في الواقع، يعدّ تجديد تصريح الإقامة شرطًا للحصول على تصريح عمل، وهو ما يتطلّب توقيع اللاجئين على تعهّد بعدم العمل

١ في العام ٢٠١٦، تمّ تغيير هذا التعهّد إلى آخر يقضي بالالتزام بالقوانين اللبنانية. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً يشير إلى أن مكتب الأمن العام اللبناني لا يتبع هذا التغيير. للمزيد أنظر: Human Rights Watch. (2017). Lebanon: New Refugee Policy a Step Forward". Retrieved from: <https://www.hrw.org/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward>

٢ "نتج عن طاولة الحوار الوطني التي دعا إليها الرئيس ميشال سليمان في العام ٢٠١٢ ما يُعرف بإعلان بعيدا، الذي وضع سياسة للنأي بالنفس عن الصراع في سوريا" (جحا وتلحوق، ٢٠١٨). بالإضافة إلى ذلك، أشار منسق في "خطة الاستجابة للأزمة في لبنان" (LCRP) إلى أن واحد من أكثر النقاط المثيرة للجدل بالنسبة إلى الحكومة كانت سبل العيش بسبب مخاوف من المنافسة الاقتصادية.

إعادة النظر في الأدبيات

العمالة الرخيصة والقطاع الزراعي

لطالما اعتبر القطاع الزراعي والقوى العاملة فيه عاملاً بالغ الأهمية لفهم العلاقات بين المناطق الطرفية والمركزية في الدولة، وتفاعلها مع الاقتصادات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى الهجرات الدولية (Gerbeau & Avallone, 2016). تاريخياً، تعاني القوى العاملة الزراعية من الاستغلال على المستوى العالمي (Bonanno & Cavalcanti, 2014; Ca novas, 2014). ويواصل القطاع جني الأرباح من العمالة الرخيصة والمؤقتة والمهاجرة في العديد من البلدان. ونرى قسماً مماثلة في جميع أنحاء العالم مثل العمال المكسيكيين في كاليفورنيا، والمغاربة والرومانيين في أوروبا الوسطى، والفلسطينيين في إسرائيل، والبنغلاديشيين في اليونان، والأميركيين الجنوبيين في نيوزيلندا، والسوريين في الأردن ولبنان وتركيا لا سيما بعد العام ٢٠١١.

إن تدفق اللاجئين إلى بلد ما والهجرات الجماعية للقوى العاملة تعقد بشكل متزايد فهمنا لسوق العمل والتفاعلات بين الدولة واللاجئين. كما أن وجود عدد كبير من العمال المهاجرين المتاحون والمرنون، يؤدي إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي. كما يتضح من كتاب «الهجرة والزراعة: التنقل والتغيير في منطقة البحر المتوسط». يحتاج أصحاب الأراضي الزراعية إلى العمالة الموسمية المنخفضة، لكن العمال يعتمدون أيضاً ويخضعون لسيطرة أليات قانونية واقتصادية جامدة تقيهم مقصين بحيث يتم تناوبهم باستمرار من عمل غير منظم إلى آخر. (Boeckler and Berndt (2014) إلى أن النظام المعمول به يريد إبقاء الأمور تحت سيطرته مع الحفاظ على المرونة، ما يسمح للاقتصاد غير المنظم بالاستمرار مع تكاليف منخفضة وحد أدنى من التنظيم أو التدخل من قبل الحكومة.

يرتبط نمو العمال المؤقتين بشكل وثيق بالعمال المهاجرين، و/أو باللاجئين كما في حالة لبنان مؤخراً. ومع ذلك، تشير العمالة غير المنظمة «في كثير من الأحيان إلى الفقر المدقع لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، ولا سيما التي يتركز عملها بغالبية في الأنشطة المنخفضة الإنتاجية وغير الماهرة

٣ الوتيرة السريعة لتوسع القطاعات غير الزراعية تضع القطاع الزراعي في وضع غير مؤات، ما يؤدي إلى زيادى التفاوت والفجواب في الدخل بين هذين القطاعين (أوتسوكا ٢٠١٢). وهذه الظاهرة التي أوضحها المنظرون الماركسيون متجذرة في عملية تصنيع الزراعة وإدامة السياسات النيوليبرالية التي تؤدي إلى التحضر والاختلاف بين المناطق الحضرية والريفية (كلارك وفوستر ٢٠٠٩).

وذات المداخل المنخفضة» (World Bank Group, ٢٠١٧)، فضلاً عن أن بروز العمل المؤقت، ولا سيما بين العاملات النساء، يسهل تجنّب تنظيمات السوق (Katz & Chamorro, ٢٠٠٣). وهو ما يفسر تغيّر الديناميات الجندرية نتيجة تغيّر الديناميات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التدفق الكبير لللاجئين.

استراتيجيات سبل العيش

سبل العيش هي بكلّ بساطة الوسائل التي يمكن للناس الحصول عليها، وتتألف من قدرات الأسرة وممتلكاتها ونشاطاتها التي يتم استخدامها من أجل تمكين أفراد الأسرة من إعالة أنفسهم (Chambers & Conway, 1992). يُشير أحد التعريفات المفيدة لسبل العيش إلى أنها «كيفية وصول الناس إلى الموارد وتعبئتها ليتمكنوا من زيادة أمنهم الاقتصادي، وبالتالي الحدّ من نقاط الضعف الناجمة عن النزاع وتفاقمه، وكيفية تتبّع الأهداف اللازمة للبقاء والعودة المحتملة» (Jacobsen, 2002; Amirthalingam & Laksham, 2009). إلى ذلك، لا تعدّ كلّ استراتيجيات سبل العيش مستدامة، فهناك فرق بين استراتيجيات سبل العيش واستراتيجيات المواجهة السلبية (التي لا تتناسب مع هذه الدراسة المحدّدة). وبالتالي، تشير سبل العيش المستدامة إلى قدرة الشخص على التكيف مع الصدمات الخارجية ومواجهتها والتعافي منها، مع المساهمة في سبل العيش الأخرى محلياً وعالمياً. حالياً، تشكّل سبل العيش المستدامة إطاراً يستخدم في مشاريع التنمية الريفية والحدّ من الفقر ودراسات الاستدامة لفهم كيفية دعم النازحين داخلياً واللاجئين لأنفسهم اقتصادياً واجتماعياً.

في حين أن العديد من الدراسات، ومعظمها بتكليف من المنظّمات الإنسانية وغير الحكومية والجهات المانحة، تنظر إلى القطاع الزراعي في لبنان وتدرس الاستغلال الذي يواجهه اللاجئون السوريون، إلا أن هناك فجوة كبيرة في الأدبيات المستخدمة عندما يتعلّق الأمر بتبديل أو استكشاف الاستراتيجيات الفعلية التي يستخدمها اللاجئون داخل القطاع نفسه والتغيّرات التي تحدث ضمنه. بالتأكيد، هناك الكثير من الاهتمام لفهم حركة التنقل عبر الوطنية في بلدان البحر المتوسط كما هو مفضّل شرعاً وقانونياً (أنظر على سبيل المثال: Michalon & Morice, 2008; Cole & Booth, 2007; Crenn & Tersigni, 2013; Colloca & Corrado, 2013). ولكن كان هناك تركيز أقل على الوكالة والعمليات التي يشارك فيها اللاجئون. من هنا، تركز هذه الدراسة على السياق الخاص بالزراعة واللاجئين السوريين في لبنان، مع الاعتراف بمجموعة واسعة من الأدبيات، مثل وضعية الزراعة والقوى العاملة ضمنها داخل قوى السوق، والعلاقة المتوترة بين اللاجئين والدول، وتغيير الديناميات الجندرية في الزراعة.

المنهجية

النتائج والنقاشات

الزراعة كقطاع غير منظم لاستيعاب اللاجئين

مكّنت مجموعة من العوامل المختلفة المتأصلة في الديناميات غير المنظمة، القطاع الزراعي اللبناني من استيعاب اللاجئين السوريين بسهولة ومن ضمنها: تاريخهم الطويل في العمل الزراعي في لبنان، الافتقار المزعوم للمنافسة مع العمّال الزراعيين اللبنانيين بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، الحاجة القويّة إلى العمالة الرخيصة، «شرعية» اللاجئين السوريين الذين يعملون في الزراعة، وانتشار المنظّمات غير الحكومية والدولية التي تستثمر في هذا القطاع.

نظامية الأنظمة

كما هو الحال في معظم البلدان النامية والناشئة، يعدّ قطاع الزراعة في لبنان غير منظم، إذ يعتمد منذ فترة طويلة على العمالة الرخيصة، ويستخدم عدداً كبيراً من العمّال السوريين منذ ما قبل اندلاع الأزمة وخلالها. وقد أدى نقص استثمار الدولة التاريخي في الأرياف بالتوازي مع التنمية الجغرافية والاقتصادية غير المتوازنة إلى انتشار الاقتصاد غير المنظم بشكل عام، ونتج عن ذلك ديناميكية غير منظمة بحكم الأمر الواقع في القطاع الزراعي. لكن حتّى هذه الحالة غير المنظمة تعرقلت بسبب عدم كفاية البنية التحتية، محدودية فرص الحصول على التمويل، الفساد السياسي والدورة المستمرة من الصراع الاجتماعي والسياسي. والأهمّ من ذلك، كما قال أحد الخبراء الزراعيين، إنّ هذه الحالة غير المنظمة تفتت الموافقة عليها، وإلى حدّ ما، تنظيمها من قبل الحكومة نفسها. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى القدرة التنافسية للقطاع الزراعي بسبب انخفاض الأجور واكتفائه الذاتي.

في الواقع، لم يكن هناك سياسات زراعية منذ العام ١٩٥٩، وبالتالي لم يشرّع وضع المزارعين منذ ذلك الحين. عملياً، لا يخضع المزارعون والعمّال الزراعيون في لبنان لقانون العمل، بحيث أعادوا إنتاج الطابع غير المنظم الذي يعملون فيه لليوم، بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى انعدام الأعمال المُعترف بها قانوناً. من ناحية أخرى، يُنظر إلى هذا القطاع على أنّه سبب رئيسي للفقر في المناطق الريفية، لكن من ناحية أخرى، يلاحظ كلّ من المزارعين والخبراء أن الطابع غير المنظم للقطاع الزراعي يخلق مرونة تتيج الشمولية. وقد وصفها أحد الخبراء على النحو التالي: «إنّ الطابع غير المنظم لقطاع الزراعة هو أحد الأسباب الرئيسية لشرح مرونته وقدرته على أن يكون أكثر شمولاً للاجئين السوريين بمن فيهم النساء».

تعتمد طريقة البحث على المنهج النوعي مع الملاحظات التشاركية لتفسير وفهم موضوع البحث، فضلاً عن التآرجح بين الأدوات التجريبية المختلفة مثل النقاشات مع مجموعة التركيز والملاحظات الميدانية والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين والمذكّرات. ويستند هذا المنهج إلى الالتزام بالتنسجيل والإبلاغ عن وجهات نظر وتجارب الحالات بأنفسهم (أي العمّال الزراعيين السوريين والمزارعين اللبنانيين). وتماشياً مع هذا الالتزام، تم إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الخبرة على الأطر التحليلية (أنظر Emerson et al., 1995).

في هذا السياق، أجريت ٩ نقاشات لمجموعات التركيز بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في عكار (المنية وريف عكار) وبعليك-الهرمل (بعليك) والبقاع (سعدنايل والبقاع). واختيرت المواقع نظراً إلى أهميتها الزراعية والتهميش والتفكير التاريخيين اللاحقين بها وكثافة المُقيمين اللاجئين فيها (ILO, 2014; UNHCR, UNICEF, & WFP, 2018)، ولكونها تضمّ التوزيع الأعلى للأراضي الزراعية (٢٥٪ في بعليك الهرمل، ١٨٪ في البقاع، ١٦٪ في عكار). إلى ذلك، صنّفت مجموعات التركيز على أساس جندي ووفقاً لقدرة الباحثين القصوصى على العمل، وتضمّنت «أنواعاً» مختلفة من العمّال الزراعيين، مثل الذين يعملون مع الشاويش أو النساء العازبات اللواتي يتأسسن منزلهن بمفردهن أو الذين لديهن وظائف غير منظمة أخرى في البناء. وحاولت مجموعات التركيز تضمين مزيج من العمّال الزراعيين السوريين، مثل الذين وصلوا كلاجئين ولكنهم عملوا في الزراعة من قبل، والعمّال الزراعيين الذين لديهم خبرة سابقة في العمل في لبنان، واللاجئين الذين عملوا في القطاع الزراعي كوسيلة لتحقيق الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت ١٤ مقابلة متعمّقة، ٨ منها مع مزارعين لبنانيين، و٢ مع عمّال زراعيين لبنانيين. وع من الأشاويش السوريين. وأخيراً، أُجريت ٧ مقابلات مع مخبرين رئيسيين قام بها خبراء من بينهم متخصصون في المناطق الحضرية، ومنسق الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة (LCRP)، وموظف مدني يعمل في وزارة الزراعة، ومتخصّص في مجال المعلوماتية، وعامل في منظمة غير حكومية متخصّصة في التعليم، وخبير في الشؤون الجندرية.

٤ منظمة العمل الدولية (٢٠١٤)، تقييم تأثير اللاجئين السوريين في لبنان وملفهم الوظيفي. المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

بالنسبة إلى محمد وعاصم وأشخاص آخرين، كانت الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان ومواسم الزراعة وأحوال الطقس مألوفة للغاية. ما يعني أن العمال الزراعيين السوريين ذوي الخبرة السابقة في لبنان يعرفون ما هي أفضل الممارسات الزراعية، ويدركون أفضل السبل للتعامل مع ملاك الأراضي. وهو ما جعل وجود العمال الزراعيين السوريين قرغوبًا فيه أكثر من السوريين العاملين في قطاعاتٍ أخرى.

كان هناك أيضًا شعور واضح بالأمان في المناطق الريفية، وهو ما تمّ التأكّد منه عبر النقاشات. يقول أحدهم: «نحن بعيدون من المتاعب. لقد استوطننا هنا واستكشفتنا الجبال قبل مجيء شعبنا، والأرض قريبة منا». إلى ذلك، عندما سُئلت امرأة في عكار عما إذا كانت تفضّل المناطق الحضرية على المناطق الريفية، ردّت: «الجبال تجعلني أشعر بأني أقرب إلى المنزل. في المدينة، لا أحد يهتمّ من أنت». أفا في عكار تحديدًا فقد كان هناك نقاش حول مدى تشابه السوريين واللبنانيين ثقافيًا، وهو ما يعود ربّما إلى التشابه السياسي والديني، لذلك يشعر الكثير من السوريين بالراحة نسبيًا في عكار.

«العمال السوريون يقومون بالوظائف التي لا يريد اللبنانيون القيام بها»

استلخصت مجموعات النقاش القول المأثور الواسع الانتشار إنّ «العمال السوريون يميلون إلى القيام بالأعمال التي لا يريد العمال اللبنانيون القيام بها». كما ذكرنا سابقًا، شغل المهاجرون السوريون تاريخيًا غالبية الأعمال في القطاع الزراعي، وخصوصًا تلك التي لا تتطلب مهارات عالية. بالنسبة إلى القطاعات الأخرى، مثل الخدمات، فإنّ ذلك يقلل مُستوى المنافسة أو التصدّرات حول المنافسة بين اللبنانيين والسوريين في مجال الزراعة. لقد أوضحت النقاشات مع المزارعين اللبنانيين كيف كانوا ينظرون إلى العمل الزراعي غير الملاءم الذي يتطلّب شبه مهارات أو مهارات مُنخفضة، وأعادوا الأسباب إلى انخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة والافتقار إلى الضمان الاجتماعي والقبول لإيجاد وظائف في قناصب أفضل. لذلك، كان اللبنانيون على الأرجح يمتلكون الأرض ويعملون بدوام جزئي في تربية النحل أو قطف التفاح، فيما يوظّفون السوريين للقيام بالأشغال الشاقة، فضلًا عن أن العمال اللبنانيين كانوا أكثر عرضة للانخراط في جوانب مُختلفة من سلسلة القيمة الزراعيّة (أي التخليف والتوزيع والمبيعات).

السبب الرئيسي في قدرة القطاع الزراعي على استيعاب عدد كبير من اللاجئين هو أن الحكومة لا ترى في العمل الزراعي تهديدًا للعمال اللبنانيين والاقتصاد المحلي. منذ وصول اللاجئين السوريين إلى لبنان، أقامت الحكومة اللبنانية جدرانًا مُتعدّدة لمنعهم من الوصول إلى مجموعة متنوّعة من الوظائف. في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت وزارة العمل

التاريخ الطويل لعمالة السوريين في القطاع الزراعي في لبنان

بحث الرجال السوريون عن عمل في لبنان منذ منتصف القرن العشرين. وعملوا في مجال الزراعة والصناعة في غالبية الأحيان، وكانوا يستقرون لشهور طويلة في المناطق الريفية قبل العودة إلى سوريا لقضاء العطلة. يستكشف Chalcraft (2009) في كتابه بعنوان [‘The Invisible Cage’] القفص غير المرئي] العوامل التي أدّت إلى هجرة السوريين إلى لبنان ومنها: مسافة السفر القصيرة، السوق اللبنانية النيوليبرالية ذات الأجور الأعلى من سوريا والقيود القانونية المحدودة على السوريين الذين يُهاجرون ويعملون. إلى ذلك، كانت المزارع في سوريا تُدار من الأسر التي تعتمد على نفسها، لذلك كان الدخل المتأتي ضئيل للغاية، فسعى السوريون الريفيون ذوي الخبرة الزراعيّة إلى العمل الزراعي في لبنان. وعلى الرغم من أن عمليّة الهجرة واجهت مجموعات مختلفة من التحدّيات نظرًا إلى المناخ السياسي المتغيّر باستمرار (أي الحرب الأهلية اللبنانية والاحتلال العسكري السوري واغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري)، إلا أن العمال المهاجرين السوريين كانوا دائمًا عنصرًا حاسمًا في قطاع الزراعة اللبناني. في فترة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية خلال تسعينيات القرن الماضي، عمل بين ٤٠٠ ألف و١,٤ مليون مهاجر سوري في الزراعة والبناء (Gambill, ٢٠٠١). في الواقع، قبل العام ٢٠١١، كان ٥٤٪ من القوى العاملة الزراعيّة في البقاع تتألف من المهاجرين السوريين، فيما بلغت نسبة المهاجرين ضمن القوى العاملة الزراعيّة في عكار نحو ٩٠٪ ومعظمهم يربّح أن يكونوا سوريين (IRC et al., 2013).

بالتأكيد، كان للعديد من العمال الزراعيين السوريين الذين تمّت مُقابلتهم، تاريخٌ في العمل الزراعي في لبنان. يتذكّر عاصم (٤٠ عامًا)، وهو شاويش في وادي البقاع، كيف كان يُرافق والده منذ أكثر من عشرين عامًا خلال زيارات العمل إلى لبنان. كان ينام في منزل مُستأجر مع العديد من السوريين الآخرين من الغوطة الشرقية، فيما كان والده يفاوض المزارعين اللبنانيين حول ما يمكن زراعته وكيفية القيام بذلك. بعد وفاة والده، استمرّ عاصم في القدوم إلى لبنان لعدة أشهر في السنة للعمل في مناطق مختلفة حول البقاع. وبعد اندلاع الحرب، كفله مالك الأرض الذي كان يعمل معه.

لدى محمد من حماة قصة مماثلة، لكن على عكس عاصم، لم يكن لديه كفيل. في فصل الشتاء، كان ينتقل مع شقيقه إلى لبنان للعمل في البيوت الخضراء في عكار. ووفقًا لمحمد، كانت أشهر الشتاء في سوريا جافّة جدًّا بما يحول دون نمو البيوت الخضراء التي يتخصّص فيها معها عائلته.

خراطم الوصول إلى العمل

عند الفجر، يخرج السوريون من خيامهم أو منازلهم وينتظرون وصول الشاويش مع شاحنته لنقلهم إلى موقع العمل. في أوقات أخرى، يمشون باتجاه الشاويش أو قطعة الأرض التي سيعملون فيها مع زوجاتهم أو أطفالهم. ويتحدّد جنس العامل وموقع العمل وفقاً للموسم الزراعي. يقوم العمّال السوريون بالرّي وإعداد الأرض واختيار الزيتون وزراعة الباذنجان وحصاد البطاطس ورشّ المبيدات. أمّا كيف يحصل السوريون في المناطق الريفية على عمل في القطاع الزراعي؟ بالتأكيد، ترتبط هذه الإجابة بالشبكات الاجتماعية والعلاقات الشخصية وشخصية الشاويش السيئة السمعة.

يجعل الوضع القانوني والسياسي المتوتّر في لبنان استراتيجيات اللاجئين السوريين لتأمين شبل العيش قحودة للغاية. على سبيل المثال، ينظر أحد الأبحاث (Correa-Velez et al., 2013) إلى اللاجئين في أستراليا في محاولة لفهم توقّعات التوظيف. ووجدوا أن مكان ولادة اللاجئين والوقت الذي يقضيه في البلد والشبكات غير المنظمة ومقدّمات خدمات العمل، فضلاً عن امتلاكه سيارة، هي المفاتيح للعثور على وظيفة. في لبنان، يُعتبر اللاجئين السوريون «قاصرين» (أي أنّهم لم يدفعوا رسوم الكفالة الخاصة بهم) ويُقابلون التمييز، وفي بعض الأحيان، يتمّ اعتقالهم عندما يعبرون نقاط التفتيش من منطقة إلى أخرى داخل البلد. حركتهم محدودة للغاية، وامتلاك سيارة أمر نادر الحدوث، فضلاً عن أن المساعدات المالية التي كانوا يحصلون عليها تقلّصت بشكلٍ كبير. وفي سياقٍ مماثل حيث تكثر الحواجز، ما الذي يعتمدون عليه للعثور على عمل؟

يفضّل القسم الأوّل كيف يمكن للهيكليّة غير المنظمة للقطاع الزراعي اللبناني، الذي يعتمد منذ وقت طويل على العمّال السوريين، أن تستوعب اللاجئين بسهولة. في الواقع، هناك اعتماد على العمالة الرخيصة التي يتمّ توفيرها دائماً عبر تشغيل اللاجئين السوريين. إلى ذلك، بعد أن قمنا بتغطية العنصر الهيكلي، ستبحث هذه الورقة في الاستراتيجيات نفسها.

رأس المال الاجتماعي

يُوضّح العمل الميداني والملاحظات أن سعي اللاجئين إلى كسب عيشهم يعتمد بدرجة كبيرة على رأس المال الاجتماعي، الذي يُعتبر في أبحاث شبل العيش أحد الأصول الرئيسية (Jacobson, 2006). ويُشير رأس المال إلى العلاقات والدعم المالي والمادي والعاطفي وشبكات التوظيف الأوسع نطاقاً.

منشوراً منع السوريين من العمل في قطاعات أخرى غير البناء والتنظيفات والزراعة (Yahya et al., 2018). لهذا السبب، أشار العديد من العمّال الزراعيين السوريين إلى أنّهم شعروا «بالأمان» أكثر من السوريين الذين يعملون في الخدمات أو يمتلكون متاجر. في أحد حلقات النقاش في منطقة المنية، تحدّث اثنان من المشاركين عن عدم قدرتهم على تحمّل العبء الذي تحمّله السوريون الآخرون في مكان عملهم. وأعادوا سرد قصصاً عديدة سمعوها عن إغلاق المتاجر السورية أو طرد السوريين من وظائفهم على الفور. في حين كانوا يواجهون مجموعة من المخاطر ويتمّ استغلالهم من قبل ملاك الأراضي أو الشاويش، إلا أنّهم لم يواجهوا الخوف من إلقاءهم في السجن بسبب وجودهم بذاته.

الاستثمار في القطاع

نظراً إلى هذه العوامل القانونية والاجتماعية المتداخلة، تميل المنظمات غير الحكومية والدولية إلى الاستثمار في قطاع الزراعة، لا سيّما في المشروعات المتعلقة بفرض كسب العيش والتماشك الاجتماعي وبناء المجتمع. تشارك المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة مساعدة لاجئي الشرق الأدنى الأميركية (ANERA)، ومنظمة سلاح الرحمة (Mercy Corps) إلى منظمة العمل الدولية (ILO)، وجمعية المتطوّعين في الخدمة الدولية (AVSI) ومنظمات محلية مثل قدي (MADA)، في مشاريع مختلفة للطبقات الزراعية التقنية العديدة. تربط بين اللاجئين السوريين وملاك الأراضي اللبنانيين وبين استثمار اللاجئين السوريين في مشاريع زراعية. لاحظ أحد المخبرين الرئيسيين الذين تمّت مُقابلتهم، وهو أحد ممثلي مدرسة التدريب المهني في منطقة البقاع، أنّ التدريب الزراعي هو الوحيد الذي قد يؤدّي إلى عملٍ مستقرّ لا سيّما بالنسبة للنساء، وقال: «لماذا كلّ دروس الخياطة والطبخ، طالما لا يمكنهم العمل في هذه المهن؟ إذا علّمت الرجال أو النساء كيفية العمل على الأرض يمكنهم البدء شيء ما، يمكنهم العمل مباشرة (...) وهو ما يوفر لهم دخلاً».

في الواقع، يصعب توظيف السوريين في مجالات أخرى غير الزراعة والبناء والتنظيفات، حتى أولئك الذين لديهم تصريح إقامة. الشرط الرئيسي ليتمكن السوريون من العمل، هو أن يثبت أرباب العمل أن اللبناني غير قادر على شغل هذا المنصب (Yahya et al., 2018). من هنا، يكتسب العمل الزراعي شرعيته، وبالتالي يمكن المنظمات من الاستثمار في سبل العيش المستدامة بدلاً من التدريبات الفارغة. ويقول أحد المزارعين اللبنانيين، على سبيل المثال، أنّه عندما بدأ مشروع الصغير للزراعة العضوية، اتصل بالعديد من قدارس التدريب المهني لطلب عمّال زراعيين تلقوا تدريبات على طرق الزراعة العضوية.

الماشية في السوق المحليّة، علماً أنّ توفر هذه القروض والأنشطة التجاريّة يعتمد بشدّة على العلاقات الاجتماعيّة بين الطرفين.

الشاويش

بشكلٍ عام في المناطق الريفيّة، يمرّ اللاجئون السوريون الباحثون عن عمل زراعي بمسارٍ قُبارٍ وإن كان غير منظم. يعيش الكثير منهم في تجمّعات غير منظمّة يشرف عليها الشاويش، وهو موقع موجود منذ ما قبل العام ٢٠١١ عندما كان يأتي السوريون إلى لبنان للعمل الموسمي، يشغله شخص يقوم بتوظيف العمّال السوريين وإدارتهم. حالياً، يعدّ الشاويش المُشرف أو الممّثل عن تجمّعات اللاجئين، ويمتلك صلات سابقة بالسلطات المحليّة أو ملاك الأراضي. عادة، يستأجر الشاويش قطعة أرض من لبناني، ويقوم عليها الخيام ويجمع الإيجارات ويتواصل مع موزّع المعونات أو البلدية أو حتى السلطات الحكوميّة مثل قوى الأمن الداخلي. في بعض الحالات الأخرى، لا يكون لدى الشاويش روابط وعلاقات سابقة ولكن يتمّ اختياره/ بسبب شخصيّته/ أو مهاراته/ التفاوضيّة القويّة. ينظم الكثير منهم العمل الزراعي نظراً إلى الطلب على العمالة الرخيصة في المناطق الريفيّة، ويتواصلون مع مالك الأرض اللبناني (يطلق عليه اسم الوكيل) أو مع مجموعة من المزارعين اللبنانيين. ويكون التسلسل الهرمي للعمل الزراعي عادة على النحو التالي: يوجد مالك لبناني للأرض، يضمّنها لوكيل لبناني، الذي يتعاقد بشكلٍ غير منظم مع شاويش سوري يقوم بتأمين العمّال الزراعيين السوريين.

ومع ذلك، هناك حالات يتمّ فيها مراقبة اللاجئين السوريين من قبل شاويش لا يشرف على العمل الزراعي. على سبيل المثال، في إحدى التجمّعات السكنيّة في سعدنايل، ذكرت مجموعة من العاملات الزراعيّات أن الشاويش، هي امرأة، اهتمّت ببساطة بجمع الإيجار وتوزيع المُساعدات. أيضاً هناك العديد من الحالات حيث يعيش اللاجئون السوريون في مباني سكنيّة. في العام ٢٠١٢، وصلت ريانة، أرملة، إلى عكار مع أسرتها من ريف حمص، وهي لم تعمل مطلقاً في سوريا ولكنها كانت تساعد زوجها أحياناً في تربية القواشي. بعد الانتقال إلى سكن مُشترك بالقرب من حلب، سألت عن كيفيّة حصولها على عمل، واقترح عليها جميع الجيران الاتصال بالشاويش في تجمّع سكني قريب، لأن العثور على عمل زراعي من دون مساعدته سيكون تحديّاً صعباً. منذ ذلك الحين، عملت لدى ذلك الشاويش في مشاريع زراعيّة مختلفة. بشكلٍ عام، بات العمل من خلال الشاويش يعتبر أكثر استقراراً على الرغم من كلّ التحدّيات المرتبطة به.

أولاً، هناك قبل لدى اللاجئين السوريين إلى الانتقال نحو المناطق التي يعيش فيها سگان من طوائفهم. على سبيل المثال، في بعلبك، كزّر اللاجئون أنّهم يفضّلون العيش في المناطق السنيّة حيث تقلّ احتماليّة وجود تفاعلات أو توترات سلبية مع المُجتمع المُضيف. يُظهر Hopkins (٢٠٠٦) في بحثه أن اللاجئين يأخذون بالاعتبار وجود تجمّعات تشبههم في التفكير عند اختيار مكان للاستقرار فيه. في لبنان، يفضّل اللاجئون العيش في المناطق التي يوجد فيها بالفعل مُجتمع سوري قائم، وعلى وجه التحديد في المناطق التي يسهل فيها الوصول إلى الوظائف غير المنظمّة. من المُحتمل أيضاً أن ينتقل السوريون القادمون من الريف إلى المناطق الريفيّة في لبنان، مثل البقاع وعكار، نظراً إلى اعتيادهم على «حياة الريف» ولأنّهم يمكنهم العمل في الزراعة، فضلاً عن وجود شعور بالأمان والاتصال مع المناطق الريفيّة بعيداً من المناطق الحضرية المزدهمة والمتوتّرة سياسياً.

في المناطق التي أُجريت الدراسة عليها، وجدنا أنّ هناك جهوداً نشطة بين اللاجئين لخلق شعور بوجود مُجتمع فيما بينهم، لا سيّما في التجمّعات غير المنظمّة التي يكون فيها التفاعل مع المُجمّعات المُضيّفة محدوداً للغاية. يشكّل السوريون من مناطق جغرافيّة مُختلفة، وفي بعض الحالات الذين لديهم آراء سياسيّة مُختلفة، ما يشبه الروابط الأسريّة فيما بينهم. بهذا المعنى، عندما يجد شخص ما مشروعاً زراعياً يعمل عليه، يُحاول إشراك الجيران الآخرين أو أفراد الأسرة من داخل التجمّع الذي يعيشون فيه. في إحدى مجموعات النقاش، قيل لنا إنّ التجمّعات أصبحت مزيجاً من السوريين من حلب وحمص وإدلب والرقّة، ووجدوا جميعاً طرقاً للعيش الجماعي في التجمّعات بأكبر قدر مُمكن من الانسجام.

ويقول رجل في سعدنايل: «هذا لا يعني أنه لا تحدث خلافات، لكننا نعلم أننا في الخارج (خارج التجمّع) مُستهدفون بسهولة؛ لذلك نحاول الحفاظ على الهدوء لأننا لا نريد المُشاكل». يمثّل هذا التماسك الاجتماعي بين اللاجئين رأس المال الرئيسي للدعم العاطفي والاجتماعي وفي بعض الأحيان للدعم المالي.

علوّة على ذلك، أوجد اللاجئون شبكات اقتصاديّة واجتماعيّة بين أفراد الأسرة في المخيم، بحيث يتبادلون المُنتجات ذات الاستخدام اليومي مع أسرهم المُجاورة، ويقترضون منهم أو يقرضونهم. أمّا الذين استقرّوا في المخيمات فيساعدون اللاجئين الذين استقرّوا حديثاً على إيجاد عمل. توفّر هذه الشبكات أمناً مينيّاً على المُساعدات المُتبادلة، وتساعد في التغلّب على فرص توليد الدخل المحدودة وانعدام الأمن الاجتماعي، وهو ما يساهم في البقاء اقتصادياً ويؤمّن سبل العيش. يقوم اللاجئون في المخيم أيضاً بالاستدانة من المقرضين ورهن مجوهراتهم في المتاجر المحليّة وبيع

ومع ذلك، هناك العديد من اللاجئين الذين يعتمدون بالكامل على المساعدات المالية للمنظمات غير الحكومية والدولية، مثل المساعدات النقدية متعددة الأغراض التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي (WFP) World Food Programme والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) و/أو مساعدات الصليب الأحمر اللبناني (ICRC) الشتوية النقدية. فيما تساهم منظمات أخرى أيضًا في المساعدات النقدية و/أو العينية لتأمين سبل عيش اللاجئين.

تلعب العديد من المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في ربط اللاجئين بأصحاب العمل، وإجراء التدريب الزراعي، وحتى تقديم التدريب حول كيفية إدارة ميزانيتهم وأموالهم الخاصة. ومع ذلك، توجد دائمًا قيود على التدريب كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من اللاجئين الذين لا يمكنهم العمل بسهولة في القطاع الخاص أو بدء أعمالهم التجارية الخاصة.

التضامن السوري اللبناني

على الرغم من أن التضامن بين اللبنانيين والسوريين كان نادرًا، لكنه مثل استراتيجية رئيسية للاجئين عند وجوده. بدايةً، كان العمّال المهاجرون السوريون الذين لديهم خبرة عمل سابقة في لبنان الأكثر حظًا في العثور على وظائف عند وصولهم إلى لبنان، كما الحال مع عاصم ومحمد اللذين عملا سابقًا في الزراعة في لبنان، أو ربّما يصبحون أشاويش أو يتصلون بملاك الأراضي الذين عملوا معهم أو يتوجهون إلى منطقة مألوفة بالنسبة إليهم. خلال إحدى مجموعات النقاش في بعليك، سردت العديد من القصص من ضمنها فرار مجموعة من الأقارب من القصور إلى بعليك في العام ٢٠١٣، كان بعضهم يعمل في قرية دير الأحمر قبل اندلاع الحرب التي تبعد ١٢ كم شمال شرق بعليك. بعد استقرارهم في لبنان، واصلوا بعض أعمالهم مع مالك الأرض اللبناني مباشرة بدلًا من اللجوء إلى شايوش. بشكل عام، لاحظوا أن المزارعين اللبنانيين قبل العام ٢٠١١ فضّلوا العمل مع عائلة من المزارعين والدفع لها مباشرة بدلًا من دفع الأجور للشايوش، وكانت زوجاتهم وأخواتهم وأطفالهم يحصدون المحاصيل في دير الأحمر أيضًا. كما لاحظوا أن عند وصولهم عملوا في الاعمال نفسها التي كانوا يقومون بها قبل العام ٢٠١١، لكن بعد فرض القيود في العام ٢٠١٥ تسجّل العديد منهم كلاجئين لدى المفوضية لأنها كانت الوسيلة الأسهل للحصول على المساعدات المالية وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من المنح الغذائية.

في الواقع، ليس جميع المهاجرين السوريين السابقين محظوظين بالقدر نفسه، فقد أشار العديد ممن تمّت مقابلتهم إلى أن هناك تغييرات كبيرة حصلت في لبنان خلال العامين الماضيين ما جعل من الصعب الحصول على عمل مستقرّ. وكانت هناك حالات، في سعدنايل على سبيل المثال،

أحيانًا قد يعمل بعض العمّال الزراعيين مباشرة مع مالك الأرض حتّى لو لم يكن لديهم خبرة سابقة لكنه أمر غير شائع في البقاع. إذ تفضّل النساء على وجه الخصوص أن يكون الشايوش بمثابة وسيط لأنه «سوري مثلنا تمامًا»، فضلًا عن أن الكثير من العمّال سمعوا عن السوريين الآخرين الذين تعرّضوا للاستغلال الشديد على يد صاحب عمل لبناني. يقول عامل زراعي في عكار «أفضل استغلالني من قبل شخص من بلدي، أليس كذلك؟» لكن في عكار، نظرًا إلى كون العمل الزراعي أكثر تشتتًا وأقل تنظيمًا، فقد كان من الشائع العثور على عمّال زراعيين يقومون بمشاريع عشوائية مع المزارعين اللبنانيين. على سبيل المثال، سأل أحمد وزوجته أمينة، اللذين لا يملكان أي خلفية في مجال الزراعة، جارهما المزارع عمّا إذا كان بإمكانهما مساعدته في أرضه. وعلى مدار ثلاثة أسابيع عملوا في جمع الزيتون في أرض ليست بعيدة من المنزل.

تصوّر أهمية الشبكات الاجتماعية بأنّها الطريقة الأكثر فاعلية للعثور على وظائف نظرًا إلى الطابع غير المنظم للزراعة. على سبيل المثال، يتمّ إطلاع الأشخاص القريبين من الشايوش عن مشروع زراعي جديد أفضل. وعلى هذا النحو، أشار أمارا، وهو أحد المشاركين في إحدى مجموعات النقاش، إلى أن الكثير من الأسر الزراعيّة تحاول الاقتراب من الشايوش لكي «يبيّهم على رأس القائمة في حالة استجدت فرصة عمل جديدة». بالإضافة إلى ذلك، يخبر الأشخاص من العائلة نفسها بعضهم في حال وجود فرص عمل جديدة، وكذلك يفعل الجيران والأصدقاء. في إحدى الحالات، عمل بشام، لاجئ سوري، في مشروع للزراعة العضوية تمّوله منظمة غير حكومية، وبمجرد أن أصبح عمله أكثر استقرارًا، أحضر ابن عمه للعمل معه.

المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والبلديات

في ظلّ غياب الدولة عن مساعدة اللاجئين، تلعب المنظمات غير الحكومية والدولية دورًا هامًا في المناطق التي يعيش فيها اللاجئون. في الواقع، تخلق سياسة التفكيك التي تنتهجها الحكومة والخطاب التمييزي الذي تبذله بعض الأحزاب السياسيّة الحاكمة حول اللاجئين، فجوة كبيرة تملأها المفوضية وعدد لا يحصى من المنظمات غير الحكومية الأخرى. ومع ذلك، لا تزال شبيل العيش أكبر نقطة توتّر بين المنظمات غير الحكومية، كما أشار منسق إحدى المنظمات الدولية، ويعود السبب إلى أن هذه المنظمات ملزمة بتنفيذ سياسات الحكومة بشأن الوظائف التي تقتصر على اللاجئين، وفي الوقت نفسه عليها أن تضمن مستوى معيّن من التماسك الاجتماعي بين اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف. يرى العديد من اللبنانيين أن المساعدات المالية التي يتلقاها اللاجئون تشكّل تهديدًا لهم، وبعد انعدام الاستقرار في العديد من القرى والمناطق، كان على المنظمات غير الحكومية والدولية أن تكون أكثر حرصًا في تحولاتها.

تغيير في أجورهم بحيث يكسب (العقال الذكور) نحو ١٠ آلاف ليرة لبنانية في اليوم. لكن وفقًا لسميح «ما يتغير هو عدد أيام العمل. في السابق، كان يتم ضمان عملنا لمدة شهر أو شهرين من دون انقطاع. [...] ألقا الآن، سنكون قحوظين إذا عملنا مرة واحدة في الأسبوع». شارك العقال الزراعيون في عّار ملاحظات فمائلة، وعلى الرغم من أنّهم لاحظوا عدم تغيير الأجور قبل العام ٢٠١١ وما بعده، إلا أن العدد الكبير من اللاجئين الذين يتطلعون للعمل في الزراعة، أدّى إلى انخفاض ساعات العمل وأيامه وخصوصًا في البقاع.

ومع ذلك، لاحظ العقال الزراعيون السابقون في كل من البقاع وعّار أن الشاويش يحصل على ربح أعلى من المعتاد. وأفادت إحدى النساء في عكار أنها كانت تكسب ألفي ليرة لبنانية في الساعة قبل العام ٢٠١١ ويقتطع الشاويش ٥٠٠ ليرة منها، ألقا اليوم فقد بات يقتطع ٧٥٠ ليرة في الساعة. أنكر بعض الأشاويش هذا الأمر، لكن آخرين أشاروا إلى أنهم زادوا بالفعل الأرباح التي يحققونها وربطوا السبب بأعمال الصيانة في التجمّعات السكنية وزيادة المنافسة وارتفاع تكلفة المعيشة. يقول جابر، أحد المزارعين اللبنانيين «صدقوني، الأشاويش ما فيا. أنا أعرف منهم أنهم يحصلون نحو ٣٠٠ ألف دولار أميركي سنويًا. إنهم يأخذونها من كل عامل يوميًا ومنا كذلك».

على الرغم من أن العقال الزراعيين اللبنانيين هم أقل نسبيًا بالمقارنة مع العقال الزراعيين السوريين، إلا أنّهم يحصلون على رواتب أعلى ويشغلون أعمالًا ذي مهارات عالية. قبل العام ٢٠١١، كانوا يكسبون بين ٢٠ ألف إلى ٤٠ ألف ليرة لبنانية في اليوم (تستحوذ الأجور في عكار على السقف الأدنى). ودياليًا، يشير العقال الزراعيون اللبنانيون الذين تمّت فقابلتهم أنهم يحصلون على رواتب أقل (على الرغم من أنها لا تزال تراوح بين ٢٠ ألف و٤٠ ألف ليرة لبنانية). يقول خالد، وهو عامل لبناني في البقاع، أنّه كان يكسب ٣٥ ألف ليرة لبنانية في اليوم قبل العام ٢٠١١، ودياليًا يكسب ٢٥ ألف ليرة لبنانية، ويعيد ذلك، إسوة بالعقال الزراعيين اللبنانيين الآخرين، إلى انتشار العمالة الرخيصة التي أدّت إلى انخفاض الأجور.

التقسيم الجندري للعمل والهيكليات الأسرية

لا توجد طريقة واحدة فحدّدة للعمل، عادة يتم تنظيم الأعمال بناءً على اتفاقات شفهيّة مع الشاويش أو مالك الأرض. وبشكل عام، إذا كانت الأسرة تعيش في خيمة ضمن تجّع سكني غير منظم وتعمل مع شاويش لديه إتفاق مع مالك أرض، فإنّ اللاجئين يعملون لتغطية الإيجار، ويقسّمون العمل بين أفراد الأسرة أو قد يعمل الرجل طوال الأشهر. في سياق فمائل للعمل الاستعادي، يقتطع الشاويش جزءًا من رواتب اللاجئين فيما يخصّ القسم الباقي لدفع الإيجار. وفي حال

حيث اعتمد السوريون على ملاك الأراضي اللبنانيين للتواصل مع ملاك آخرين بحثًا عن عمل. ومن المتوقع أن يكون التضامن السوري-اللبناني أكبر في المناطق الريفية حيث التفاعل اليومي أكبر. وعلى الرغم من أن العلاقات الاجتماعية نادرة إلا أنها لا تنسحب على العلاقات القائمة على العمل بين اللبنانيين والسوريين.

ديناميات العمل

يستكشف هذا القسم ديناميات العمل لدى اللاجئين السوريين داخل القطاع الزراعي، مع التركيز على توزيع الأجور، والتقسيم الجندري للعمل، وهيكليات الأسرة، وأنماط وطبقات الاستغلال، والتعبير عن التضامن والتنظيم الجماعي.

الأجور

بالنسبة إلى العقال الزراعيين السوريين، لطالما كانت الرواتب منخفضة للغاية مع وجود اختلافات فيها وفقًا للجنس والعمر والموقع. في غالبية الأحيان، إذا كان الشاويش يُدير العمل، فإنه يخضم مبلغًا ثابتًا من الراتب، يقدّر عادة بنحو ألفي ليرة لبنانية للشخص في اليوم. بشكل عام، تبلغ الأجور اليومية للعاملين الزراعيين في البقاع وعّار نحو ١٠ آلاف ليرة لبنانية إذا كانوا يعملون مباشرة مع مالك الأرض، و٨ آلاف ليرة لبنانية إذا كانوا يعملون مع شاويش. بالنسبة إلى العاملات الزراعيّات، يقدّر الأجر بنحو ٦ آلاف ليرة لبنانية سواء كانوا يعملون مع مالك الأرض مباشرة أو الشاويش. ألقا الأطفال، الذين يميلون للعمل فقط من خلال الشاويش فإنهم يكسبون بين ٤ آلاف ليرة (للفتيات) و٦ آلاف ليرة (للصبيان) في اليوم. وبناءً على المقابلات ومجموعات النقاش، تبين أنّ الأجور كانت أعلى قليلًا في البقاع من عكار، وهو أمر سائد منذ ما قبل العام ٢٠١١. على سبيل المثال، قد يكسب العقال الزراعيون في عّار نحو ٧ آلاف ليرة لبنانية للرجال و٥ آلاف ليرة لبنانية للنساء في اليوم، بغض النظر عمّا إذا كانوا يعملون مع الشاويش أو المالك مباشرة. بالتأكيد، الأجور في عكار هي أقل بشكل معياري، وهناك مجال أكبر للاختلافات في الرواتب بين العقال الزراعيين إلى ذلك، يحصل عدد من النساء، اللواتي أجريت مقابلات معهن في عكار ويعملن مع ملاك أراضي فختلفين بناءً على المشاريع المتاحة، على أجر يتراوح بين ١٥٠٠ ليرة وألفي ليرة لبنانية في الساعة.

قبل أزمة اللاجئين، عندما وصل المهاجرون السوريون للعمل في لبنان، كانت رواتبهم ثابتة وتدفع على أساس شهري أو كل ١٥ يومًا. في البقاع، أفاد عقال زراعيون سوريون سابقون أنهم كانوا يكسبون أكثر قبل العام ٢٠١١، إذ كان يصل أجورهم إلى ٣٥٠٠ ليرة في الساعة. فيما أشار آخرون إلى عدم وجود

يعمل. في الأسر المعيشية التي تديرها نساء، وفي ظل غياب الرجل وعدم حصولهن على أي مساعدة مالية، قد تضطر النساء والفتيات للعمل في الزراعة لمزات عدّة بعكس رغباتهن، إذ ينتهي بهن الأمر في الجمع بين العمل المنزلي ورعاية الأطفال والعمل الزراعي. وعندما سئلن عما إذا كان الدخل الذي يحققه يساهم في تمكينهن، نفت غالبية النساء الأمر، لأنهن عادة لا يملكن أموالاً كونهن تذهب لتسديد إيجار الخيمة وسداد الديون لمحلّات السوبر ماركت و/أو الصيدليات.

ومع ذلك، ذكرت بعض العاملات الزراعيات أنهن سعيدات في عملهن، على الرغم من أنهن يعدن إلى منازلهن مرهقات ومصابات بحروق الشمس، ويعود ذلك إلى كونهن أشسن صداقات قوية واستمتعن وضكن معًا خلال العمل في الحقول. تفضّل العديد من النساء عدم مغادرة منطقة التجمّع السكني لأنهن يعتبرن لبنان مكانًا غريبًا سيتّم فيه الحكم عليهن بسهولة ومساءلتهن عن أفعالهن. وفي هذا السياق، يعدّ الحقل مساحة «أمنة» لهن، حيث يمكنهن قضاء بعض الوقت وتشارك التحدّيات والآمال. وينطبق ذلك تحديدًا على النساء العازبات اللواتي لديهن مسؤوليات أقل. أحيانًا، تعمل مجموعة من النساء في المنية معًا ويضكن على الشاويش. في الواقع، يظهر ميدان العمل أن هناك شاويشات، يمتلك بعضهن روابط وشبكات في العمل الزراعي. وعلى الرغم من أنها لا تزال ظاهرة نادرة، لكنها تشير إلى «الاستقلالية» والأدوار القيادية المتزايدة للنساء داخل فُجتمعاتهن.

برزت أيضًا حالات قليلة لسوريين يديرون مزارع عائلية، واحدة في القاع وأخرى في المنية - عكّار حيث استأجر جعفر قطعة أرض صغيرة، علمًا أنّه اعتاد العمل في لبنان سابقًا متنقلاً بين كل من البقاع وعكار، قبل أن يستقرّ بشكلٍ دائم في لبنان في العام ٢٠١٣ مع زوجته. في العام ٢٠١٤، تزوّج ابنة عمّه لأن «عيونها جميلة، ولحاجتي أيضًا إلى أيادٍ إضافية للعمل في الأرض». حاليًا، يعمل جعفر، مع بارعة ورائية في الأرض. وعادة، تبقى أحدهن في المنزل مع الأطفال فيما تعمل الأخرى في الأرض تحت إمرة جعفر الذي يوجّهها حول ما يجب القيام به وأفضل طريقة للقيام به. ومع ذلك، تضك المرأتان أثناء المقابلة ويلاحظان أنهما يعملان أكثر من جعفر. إلى ذلك، سُجّلت حالة مماثلة في القاع، حيث يعمل سميح وأماني وأولادهما معًا في الأرض ويطمحون إلى توسيعها لتصبح مزرعة. وعلى الرغم من أن معظم عملهم يتركز في زراعة المنتجات الأساسية لتأمين الاكتفاء الذاتي، لكنهم تمكّنوا من التوسّع وبيع بعض منتجاتهم إلى تجّار لبنانيين.

وبما أن معظم العمّال الزراعيين مياومون ذو دخل غير مستقرّ، فإن غالبيتهم لا يملكون رأس مال أو مدّخرات للاستثمار في الثروة الحيوانية أو فتح متجر أو توزيع المنتجات

قام العمّال بعمل إضافي، يدفع لهم الشاويش أو يغطّي ديونهم في محال السوبرماركت. وفي بعض الأحيان يكون الشاويش نفسه مالكًا للمحل. في الحالات التي يعمل فيها اللّاجئون مع مالك الأراضي أو الشاويش، قد يختارون العمل لساعات أقلّ أو الاتفاق على دوام للعمل.

أما بالنسبة إلى تقسيم العمل بين الذكور والإناث والأطفال، فهو يعتمد إلى حدّ كبير على ترتيبات ما قبل العام ٢٠١١. تميل النساء والأطفال إلى زراعة المحاصيل وحصادها والعناية بها، ويشاركن عادة في أعمال أكثر توجّهًا وتفصيلًا، مثل إزالة الأعشاب الضارة والبذار. من ناحية أخرى، يكون الأولاد الأكبر سنًا (١٥ أو ١٦ عامًا) والرجال مسؤولون عن رشّ المبيدات ومراقبة نسبتها وبناء البيوت البلاستيكية، وغيرها من «العمل الشاقّ»، مثل استخدام الآلات الثقيلة ونقل المحاصيل من موقع إلى آخر. كانت نوبات العمل تعتمد إلى حدّ كبير على المشروع والموسم الحالي، ولكنها تتراوح عادة بين الساعة السابعة صباحًا والثانية ما بعد الظهر. وأحيانًا، يأخذون استراحة لمدة ساعة ومن ثمّ يكملون العمل حتى الخامسة مساءً.

اختلفت الهيكليّات الأسرية بشكلٍ كبير من أسرة إلى أخرى، بالاستناد إلى القرية أو المدينة التي أتوا منها وإذا ما كانت لديهم خلفيّة في الزراعة، وإلى أيديولوجيّات النوع الاجتماعي أو الجندر. يعمل، في بعض العائلات، الزوجان معًا، بحيث كان يتقاضى الرجل أجر الاثنين من قبل مالك الأرض مباشرة أو الشاويش. ومع ذلك، فإن العدد الكبير من الأسر التي تعيّلها امرأة (FHH) قد دفعت النساء إلى الاضطلاع بأدوار قياديّة في الزراعة. قالت إحدى العائلات المنحدرة من إدلب، وتقيم حاليًا في عكّار، إن الزوجين كانا يعملان سويًا في أرضهما، وإن المرأة عملت لأن الأمر «ممتّع وليس مسؤوليّة». أمّا حاليًا، فقد أصبح العمل شاقًا ومتعبًا، إذ يجبران أحيانًا على القيام بمهام لم يكونا مضطّرين على القيام بها في سوريا. ولدى عائلات الأخرى، على سبيل المثال تلك القادمة من حمص وريف حمص، يُعتبر عمل النساء «عازًا»، بحيث كان من الصعب على العديد من النساء والرجال مواجهة هذه الافتراضات لدى وصولهم إلى لبنان. يقول عامل زراعي في عكّار إنه قيل بعمل زوجته «لأننا نحتاج إلى مال إضافي، وإلا ما كنت لأسمح لزوجتي بالعمل. فهذا يتعارض مع مُعتقداتي».

إلى ذلك، شكّلت ظاهرة الأسر التي ترؤسها المرأة (FHH) أحد أكبر التغييرات داخل هيكليّات الأسرة السوريّة، ويعود ذلك إلى وفاة العديد من الرجال أو نزوحهم أو عدم قدرتهم على تولّي دور المعيل وصانع القرار العام. ويفيد تقرير تقييم هشاشة اللّاجئين السوريين (VASyR (UNHCR, UNICEF, & WFP, 2018) أن ١٨٪ من أسر اللّاجئين في لبنان ترؤسها إناث، علمًا أن ٥٠٪ من الأسر التي ترؤسها نساء لا يوجد فيها فرد واحد

القوة غير المُقيّدة للشاويش

تنتشر ظاهرة أخرى تتمثل بعدم حصول العمّال في كثير من الأحيان على أجر. وكان هناك قصص متعدّدة مشتركة حول التعاقد اللفظي مع ملاك الأراضي اللبنانيين الذين لم يدفعوا لهم الأجر الموعود به. وكذلك أشار العمّال إلى شيوخ تعرّضهم للخداع من قبل الشاويش، ففي بعض الأحيان كان يدفع لهم أجراً أقل من أيام العمل. وتحدّث العديد من النساء عن «رخص» الشاويش. وتقول تانيا في إحدى مجموعات النقاش في القاع «إذا غادرت قبل ساعة واحدة بسبب وجع في بطني، كان يخصم فوزاً (...) تخيل!». إلى ذلك، تضيف تمارا: «المشكلة مع الشاويش تكمن بأنه يحسب الأجر على الساعة، لذلك إذا ذهبنا إلى المنزل مبكراً، فهو لن ينسئ ذلك». في الواقع، وصفت العديد من النساء الأخريات، وخصوصاً في البقاع، الشاويش بالمتنمر الذي ينتظرهن ليخطئن. وأحياناً يفترق الشاويش بين المقيمين تبعاً لعلاقته بهن. تروي إحدى النساء في سعدنايل قصة صديقتها التي أخرجها الشاويش من التجمّع السكني لأنها توقفت عن العمل (بسبب آلام الظهر)، وبالتالي لم تعد تتلقى مساعدة مالية من المفوضية العليا للاجئين UNHCR، وأعطاهها أسبوعاً واحداً للعودة إلى العمل أو مغادرة المخيم. في حين لم تدفع جارتها، وهي زوجة صديق الشاويش، الإيجار لمدة شهرين ولم تتعرّض للتهديد بالطرد من قبل الشاويش.

ولاحظت خيرة في الشؤون الجندرية عملت بشكل مكثّف على المسائل المتعلقة باللاجئين، أن القوّة غير المُقيّدة التي يتمتّع بها الشاويش على اللاجئين ضمن التجمّع يمكن أن تكون مضرةً بسلامة النساء. وأضافت أن النساء اللواتي يعملن مع الشاويش ربّما يخشين التحدّث ضدّه لأنه في بعض الأحيان الرباط الوحيد الذي يملكه للحصول على عمل أو مساعدات. ومع ذلك، أشادت امرأة أخرى بالشاويش، مشيرة إلى أنها لن تجد عملاً من دونه. فيما أفادت إحدى النساء في القاع «بعض الناس يحبون الشكوى من شاويشهم، لكن لا أحد يجبرك على العمل. لا شك أن الشاويش لديه مصالحه الخاصة. وكلّنا كذلك. لكن على الأقل، يمكن للشاويش أن يحمينا إذا حصل أمر ما». تفضّل معظم العاملات الزراعيات اللواتي تمّت مقابلتهن العمل مع شاويش بدلاً من مالك الأرض مباشرة، لأنه يكون سورياً عادة ويتفهم محنتهن، في حين أن ملاك الأراضي اللبنانيين لا يستغلونهن فحسب بل أيضاً ينظرون إليهن بدونية كنساء سوريات. وأشار البعض إلى أن «أفضل ميزة لوجود الشاويش تكمن بتوفيره العمل، بحيث يصبح المرء أقل قلقاً حيال اضطراره إلى البحث عن عمل».

النهائية، وقد أصبح الأمر أكثر صعوبة بسبب قيود الإقامة، بالإضافة إلى القيود القانونية المرتبطة بفتح متجر، وتقييد الحركة بسبب عدم وجود وثائق قانونية. مع ذلك، قدم أحد العمّال الزراعيين في عكار من سوريا وبحوزته بعض المدّخرات، فأقام علاقة جيّدة مع مالك الأرض اللبناني الذي واستأجر منه أرضاً. بشكل عام، يقول أحمد إنه كان على علاقة جيّدة مع مالك الأرض، الذي يمنحه حزمة زرع ما يشاء وبيعهما من دون طلب نسبة من الأرباح طالما أنه كان يدفع الإيجار شهرياً.

أنماط الاستغلال

يواجه العمّال الزراعيون طبقات متعدّدة من الاستغلال، من دون أن يكون لديهم أي ضمان أو تأمين وظيفي أو إجازات مرضية أو تعويضات وحماية من المخاطر الزراعية.

الأنماط المتعلقة بالصحة

إن الوجود الكبير للاجئين في التجمّعات السكنية يعني أن إذا كان العامل مريضاً، ذكراً أم أنثى، فيمكن استبداله بسهولة. بالتأكيد، يشكّل العمل المرهق الذي ينخرطون به وما يترتّب عنه من مخاطر صحيّة مصدر قلق كبير للعديد منهم. وهذا ما عايشته النساء بشكل خاص، إذ اضطرت الكثيرات منهن على العمل أثناء الحمل وخلال الدورة الشهرية. أمّا أبرز المشاكل الصحيّة العاقبة المُبلّغ عنها فكانت حروق الشمس وآلام الظهر والالتهابات بسبب التعرّض للمبيدات الحشرية. بالإضافة إلى ذلك، أدّت الساعات الطويلة من الانحناء والركع وحمل البضائع إلى التسبّب بأمراض في العضلات والهيكل العظمي. نظراً إلى كون ثمن الأدوية غالي، وعدم تغطية المفوضية UNHCR لجميع احتياجات الرعاية الصحيّة، كما برز الخوف من عدم قدرة اللاجئين على العلاج.

إلى ذلك، يتفاقم هذا الوضع بسبب الظروف المعيشية للأسر التي تعيش ضمن التجمّعات السكنية والمباني غير المُكتملة والمرائب الخفية والشقق المصادرة، والتي تعدّ عرضة للفيضانات وتتسم بتهوئة سيّئة ورطوبة داخلية وضعف التيار الكهربائي. في الواقع، ارتكزت دراسة قام بها فريق من الباحثين في الجامعة الأميركية في بيروت (Habib et al., 2016) على بيانات عن 290 عاملاً زراعياً سورياً مهاجراً، تشير إلى وجود علاقة قويّة بين الظروف المعيشية الأسرية وأمراض متعدّدة. ووجد الباحثون أن المنازل التي بنيت بشكل سيء ترتبط بالعواقب المباشرة وغير المباشرة على الصحة، والتي تتجم عن الصداع والحمى والقوى والأمراض المعدية مثل السل والتهاب الكبد والربو.

التحرّش على أساس جنسٍ

لكن يوجد العديد من الأطفال العاملين وتقلّ أعمارهم عن تلك السن. بالإضافة إلى ذلك، يحدّد القانون تدابير حماية متنوّعة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ عامًا ولكنها نادراً ما تنفّذ (World Vision 2018).

المُقاومة أم البقاء على قيد الحياة؟

أوضح العمّال السوريون، ذكورًا وإناثًا، مختلف الحواجز القانونية التي يواجهونها والافتقار إلى الحماية من أصحاب العمل أو الشاويش. ومع ذلك، ذكر العديد منهم عدم قدرتهم على الاحتجاج على الظلم. يقول أحد العمّال في عكار بشكل مؤثّر: «عندما تكون جائعًا لا تهتم بالتأمين». ويشير معظم اللاجئين إلى عدم وجود خيار سوى «قبول» هذا المصير. في حين لم يكن هناك شبكات جماعية منوّمة إذ يخجل العديد من اللاجئين السوريين من كلمة «تنظيم». ومع ذلك، برزت أشكال واضحة من استراتيجيات التضامن أو البقاء بحيث تعتنى النساء بعضهم أو يعملن معًا لحماية أنفسهن من الاستغلال الجنسي. وكان هناك طالتان عبّرتا عن تضامن، على سبيل المثال، تعرّضت إحدى النساء للتحرّش من الشاويش، وفي اليوم التالي بقيت صديقتها معها في المنزل من باب التضامن. ومع ذلك ضحكنا من نفسيهما، لأنهما عادتا إلى العمل في الأسبوع التالي بعد أن وجّه إليهما الشاويش تنبيهًا. إلى ذلك، أشار رجل آخر في عكار إلى أن جمع كفيات إضافية من البرتقال في اليوم يمكّنه من مشاركتها مع أحد الجيران الذي سيشاركه الزيتون في الأسبوع التالي. هناك قدرة ضئيلة على التفاوض الجماعي بسبب ارتفاع المخاطر على اللاجئين (الإعادة القسرية والسجن والإخلاء)، بالإضافة إلى تاريخ من الديكتاتورية التي حدّت من قدرة السوريين على تطوير ثقافة النقابات أو المفاوضة. حتى داخل تجرعاتهم السكنية، نادراً ما يقف اللاجئون في وجه الشاويش، لأن الكلمة الأخيرة له، إذ يمكنه منع وصول المساعدات إليهم أو عدم حصولهم على عمل زراعي. ويلجأ وديع عامل زراعي في عكار قائلاً: «لقد غادرنا سوريا لأننا ثوريون. لكن الآن نحن لاجئين وليس ثوريين (...) هنا، لا يوجد مجال لمقاومة أي نظام».

في هذا السياق، تعدّ المقاومة الجماعية شبه مستحيلة نظرًا إلى الحواجز القانونية والسياسية القائمة. يركّز عبد المالك صياد إلى هجرة سكّان شمال إفريقيا نحو أوروبا، ويشير إلى المهاجرين (أو اللاجئين بالامتداد) كقوى عاملة غير مرئية أجنبية خارج الدولة ومواطنيها. أي أنهم «غائبون»، إذا جاز التعبير، في بلدهم المضيف، ويُنظر إليهم ببساطة على أنهم عمّال أو أفراد ضمن القوى العمل (Sayad, 2004). ويقول صياد إن التفكير في الهجرة يتطلب أيضًا التفكير في الدولة، حيث يتمّ التحكّم بالمهاجرين الذين يعيشون حياة تتسم بانعدام اليقين عبر إطار من انعدام المشروعات والمخاوف المستمرّة من الطرد.

على الرغم من كونها ظاهرة معروفة، إلّا أن التحرش الجنسي كان موضوعًا حساسًا في حلقات النقاش ويتمّ تجنّبه من قبل المشاركين. ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن العديد من النساء يواجهن مضايقات في طريقهن إلى العمل وعودتهن إلى المنزل، وفي حافلات النقل، وأحيانًا من الشاويش. تقول إحدى الأمّهات، فانتة، أنها لا تسمح لبناتها بالذهاب إلى العمل بمفردهن ومن دون إخوانهن لأنها لا تريد تعريضهن للاختطاف أو التحرش. كذلك اشتكت النساء من انخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة، وقلن إن في كثير من الأحيان لم تؤدّ التحديّات المتعلقة بالجنس في الاعتبار، ومن الأمثلة التي قدّمناها: الحمل أو اضطرارهن إلى الطبخ لأطفالهن أو العودة إلى المنزل قبل حلول الظلام. ومن المثير للاهتمام أن العديد من النساء اللواتي تمّت مقابلتهن برّرن حصولهن على أجور أقلّ بكونهن يقمن بعمل أقلّ جهدًا من الناحية الجسدية بالمقارنة مع الرجال. ومع ذلك، كانت هذه الإجابات استثناءً، فقد أشارت معظم النساء بأنهن لا يستغرين حصولهن على أجور أقلّ وأن التحديّات الجندرية لا تملك الأولوية. وألقوا اللوم على عدم الاهتمام العام بالنساء. تقول إحدى إحداهن: «المرأة تحصل على الأسوأ في كلّ شيء، فهل تعتقد أنه سيكون هناك مساواة في القطاع الزراعي؟».

عمالة الأطفال

بالإضافة إلى ذلك، هناك ظاهرة متزايدة الخطورة ضمن القطاع الزراعي وهي انتشار عمالة الأطفال، التي لوحظت في بعلبك والبقاع وعكار (ولكن معظمها في البقاع). خلال مواسم البطاطا، شوهد مئات الأطفال وهم يعودون إلى تجرعاتهم السكنية عند غروب الشمس مع ظهورهم المنحنية ونعالهم المطاطية. بعض هؤلاء الأطفال كان في سن الثامنة أو السابعة من العمر. يفيد أحد العاملين في منوّمة غير حكومية أن خلال مواسم محدّدة - وأبرزها البطاطا - لا يلتحق العديد من الأطفال بالمدرسة. ويقول «هناك تحدّ كبير لإقناع الأسر بإرسال أطفالهم إلى المدرسة. من تلوم؟ الوالدين؟ أو الوضع العام؟ بالطبع، الوضع العام». ويضيف أن نصف الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان هم خارج المدرسة وأن منطقة البقاع شهدت معدلات عالية للغاية من التسرّب المدرسي كون لأطفال يعملون في الزراعة. في الواقع، تشير العديد من الدراسات إلى أن عمالة الأطفال أصبحت أكثر شيوعًا (Save the Children & UNICEF, 2015; FAO & REACH, 2015) في حين يوظّف عدد قليل من أرباب العمل الأطفال السوريين بسبب توافر العمالة الرخيصة وسهولة الإدارة وساعات العمل الطويلة، فضلًا عن الحدّ الأدنى من الخبرة اللازمة لإنجاز بعض المهام الزراعية (FAO & ILO, 2017). وعلى الرغم من أن الحدّ الأدنى لسنّ العمل في قانون العمل اللبناني هو ١٤ عامًا،

الذين تمّت مقابلتهم سلّطوا الضوء على عدد من التغييرات الإيجابية على الأرض، وتحديدًا الموجودين في عكار والقاع. من ناحية أخرى، كان المزارعون اللبنانيون أقلّ حديثاً عن التغييرات الإيجابية، لا بل شدّدوا على التحدّيات الطويلة الأجل المتعدّدة التي يواجهها قطاع الزراعة في لبنان.

في عكار، لاحظ العمّال الزراعيون السوريون أن المنطقة شهدت زيادة في البيوت الزراعية البلاستيكية منذ بدء تدفّق اللاجئين إليها، بالإضافة إلى إدخال أساليب زراعية جديدة. خلال حلقات النقاش، قال رجال ونساء (لديهم تاريخ من العمل الزراعي) إنهم على دراية بقطاع الزراعة في لبنان، وقد جلبوا أيضًا بعض المهارات من سوريا. يقول محمد «نحن نعرف الأرض أكثر بكثير منهم (أي الشعب اللبناني)»، وهو أمر صحيح حتى بالنسبة إلى العمّال الريفيين السوريين الذين لا يملكون خبرة سابقة في لبنان، ويعود ذلك إلى أوجه الشبه المناخية بين لبنان وسوريا وإنتاج المحاصيل والضغط البيئية. فضلًا عن أن سوريا كانت قبل العام ٢٠١١ الدولة الوحيدة التي تتمتع بالاكْتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء في المنطقة. وخلال التحقيقات، أفاد محمد وكثيرون آخرون أنهم نقلوا معهم من المناطق الريفية السورية العديد من المهارات الزراعية وعلموها للبنانيين. يتمتّع كلّ الرجال والنساء السوريون من المناطق الزراعية المختلفة في سوريا - من الحسكة إلى الرقة والسويداء ودير الزور - بالمعرفة التقنية اللازمة للمشاركة في القطاع الزراعي في لبنان، وتتضمّن بعض هذه المهارات زراعة الليمون في البيوت البلاستيكية وزراعة الخضروات مثل الباذنجان (الخاص بإعداد المكدوس) والفراولة والحشائش المختلفة (مثل البقدونس والسبانخ والنعناع). إلى ذلك، يقول جعفر وهو مزارع في عكار «إذا كنت تتجوّل في عكار وتراقب الزراعة، ستشعر بالصدمة من الزيادة الملحوظة في المساحات المزروعة». وتوافق في ذلك زوجته كرامة التي تعمل في زراعة الفراولة، وتشير إلى أنه يتمّ استيراد الفراولة إلى لبنان منذ زمن بعيد، «لكن الآن يمكن للبنانيين أن يقولوا إن لديهم فراولة لذيذة تنمو في حقولهم». في إحدى حلقات مجموعات النقاش في المنية، اتفق العاملون الزراعيون، ذكورًا وإناثًا، على أن العدد الكبير من العمالة السورية الرخيصة، سمح بزيادة أعداد البيوت البلاستيكية الزراعية في جميع أنحاء منطقة المنية-عكار. وأضافوا أيضًا أن منطقة عكار لم تشهد منذ سنوات «عملًا زراعيًا» مماثلًا.

من ناحية أخرى، قال معظم المزارعين اللبنانيين الذين تمّت مقابلتهم إن القطاع الزراعي تراجع خلال العامين الماضيين، وأشاروا إلى أسباب عديدة منها نقص الدعم الحكومي، والاستيراد غير المشروع للمنتجات الرخيصة من سوريا، وإغلاق العديد من طرق التصدير المهمة بسبب الحرب في سوريا، وتكاليف الإنتاج المتزايدة. وأشار إلى تحديات أخرى طويلة الأمد، مثل صغر أحجام الحيازات الزراعية في لبنان ما

في لبنان، كما ذكرنا في السياق العام، يكون اللاجئين ضعفاء للغاية ويبحثون عن وظائف مختلفة غير منظّمة ومؤقتة (Hamade & Turkmani, 2019, forthcoming). تستفيد الدولة - أو بالأحرى القطاع - من وجود العمّال الموسميّين المرغوب بهم وغير مرغوب بهم في الوقت نفسه (Gertel & Sippel, 2014). وهناك عناصر مثل العنصرية والانفصال المكاني بين العمّال المهاجرين، ولا سيما العاملين في الزراعة، تؤدّي إلى فرض بروتوكولات من الانضباط والسيطرة (Berlan, 2001).

في النهاية، كان لدى الرجال والنساء السوريين مصالِح مشتركة ويحتاجون إلى حمايتها.

لقد كانوا قادرين على «حماية» أنفسهم و«الاعتناء» بها بطرق عدّة، مثل تشكيل مجموعات على الواتساب لتحذير بعضهم من نقاط التفتيش أو الإعلام عن فرص عمل متاحة أو بيع المساعدات الغذائية التي يتلقونها لكسب الدخل أو تقاسم الطعام مع بعضهم أو تمديد الكابلات الكهربائية وإمدادات المياه أو فتح متاجر «غير قانونية» في تجمّات اللاجئين مع استيراد السلع عبر الحدود. وكان هناك أيضًا مدارس سورية. بمعنى آخر، أصبحت المجتمعات ضمن تجمّعات اللاجئين تتمتّع بحكم شبه ذاتي، حيث يعتمد الأقرباء والأصدقاء على بعضهم ويخلقون نظامهم الخاص أو ما يسمّيه آصف بيّات سياسة الحياة اليومية.

ومع ذلك، لا تنفّذ هذه الأنشطة باعتبارها «أعمال سياسية واعية، بل لأنها مدفوعة بضرورة البقاء وعيش حياة كريمة» (Bayat 1997). وقد اتبعتها اللاجئين في مرحلة ما عندما طلب منهم تنظيم أنفسهم جماعيًا، إذ استندوا إلى هذه الوسائل للتأكيد على أنهم لا يريدون بأي شكل من الأشكال أن يندرجوا ضمن عمل سياسي أو منظّم، بل الابتعاد قدر المستطاع عن الأضواء. مرّة أخرى، كان هناك حاجة لإنشاء مجتمعاتهم من دون تدخّل السلطات (Bayat, 1997).

إعادة هيكلة زراعيّة

تمّ تحديد التغييرات الزراعية في القاع وعكار قبل بدء العمل الميداني. توضح صور الأقمار الصناعية في القاع زيادة في المناطق المروية بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣، بما يشير إلى زيادة في الزراعة. والأمور نفسها في عكار التي شهدت تحوّلًا ملحوظًا في النظم الزراعية مع استبدال بساتين الحمضيات بإنتاج كثيف للخضار في البيوت البلاستيكية. ومع ذلك، لم يكن الهدف مع بداية العمل الميداني استقصاء آراء المزارعين والعمّال الزراعيين حول هذه التغييرات المحدّدة، بل طرح أسئلة محدّدة عمّا إذا كان هناك حالات ملحوظة لإعادة الهيكلة الزراعية. ومن المثير للاهتمام، أن عددًا كبيرًا من العمّال الزراعيين السوريين

حلقات النقاشات ضمن مجموعات التركيز أو تلك غير الرسمية، ظهر أن عددًا كبيرًا من العمّال الزراعيين جاؤوا من خلفيات غير زراعية، بعضهم أصحاب متاجر وأخرون سائقو سيارات الأجرة. وفي أحد أيام المراقبة الميدانية، عزّفتنا إحدى مجموعات العمّال الزراعيين إلى حكيم، وهو خريج في التاريخ من جامعة حلب، ويعيش حاليًا في سعدنايل، ويعمل في الزراعة كونها وسيلة لتحقيق دخل إضافي، يقول «لا توجد وظائف للسوريين المتعلّمين. هناك عمل في الزراعة أو البناء، ولا أريد أن أكون عرضة للإصابة في البناء». وهذه هي حال العديد من النساء اللواتي لا يتمتعن بمعظمهن بخبرة سابقة في العمل في سوريا، وقد دفعتهن التكاليف المرتفعة للكهرباء والمياه والإيجار إلى البحث عن وظائف. بالنسبة إلى العديد منهن، كان العمل في التنظيفات أمرًا مشيئًا، وبالتالي كانت الزراعة واحدة من الخيارات الوحيدة المُتاحة (Hamade & Turkmani, 2019, forthcoming).

أدّى إلى تفتيت الأراضي، وارتفاع أسعار الإيجارات، والنهج الاقتصادي المركزي للبلاد الذي أعطى أولوية طويلة للخدمات على الزراعة، بالإضافة إلى ضعف الهيكليات التعاونية في البلاد. لقد لاحظ العديد من المزارعين أن الأزمة السورية تسببت في الكثير من الاضطرابات السياسية التي أدّت إلى تراجع التجارة والسياحة، وهما قطاعان يستفيد منهما المزارعون بشكل مباشر وغير مباشر. ويشير علي وهو أحد المزارعي في البقاع، إلى أنهم استفادوا من الطرق السريعة الدولية قبل العام ٢٠١١ نظرًا إلى وجود مراكز تجارية في طريقهم إلى سوريا. وأضاف أن سوريا كانت شريكًا رئيسيًا، لكن بعد اندلاع الحرب، كان هناك انخفاض كبير في الصادرات. إلى ذلك، يشير أمير، وهو مزارع لبناني آخر في البقاع، إلى أن التجارة تأثرت بشدة بسبب إغلاق الحدود، لا سيّما نقطة نصيب الحدودية التي كانت الأكثر أهمية. ويتابع: «مع ذلك، لن يكون من العدل تجاهل بعض الآثار الإيجابية للاجئين السوريين (الموجودين هنا). هناك زيادة في الطلب على المنتجات اللبنانية لأن لدينا عددًا كبيرًا جدًا من القادمين الجدد الذين يتناولون البطاطا والطماطم». فيما أضاف سديم، وهو مزارع لبناني في عكار، أن انخفاض الصادرات السورية، جعل بعض البلدان، ولا سيّما في الخليج، تعتمد على لبنان لاستيراد حاجاتها من هذه السلع. في الواقع، أفاد البنك الدولي أن هناك زيادة بنسبة ٥,١٪ في الصادرات (World Bank, 2014). فيما أشار حمد، وهو مزارع آخر في البقاع إلى أن هناك زيادة في الطلب بسبب انخفاض الصادرات السورية. وكذلك أفادت العاملات السوريات الزراعيات في منطقة البقاع (في القاع وتعلبايا) أن على الرغم من سلسلة الاعتداءات التي واجهها بعضهم كعمّال، كان هناك طلب قوي نسبيًا على عملهم. تقول سمارة، على سبيل المثال، خلال إحدى جلسات النقاش في سعدنايل إنه «أمر مضحك، لأننا بحاجة إليهم وهم بحاجة إلينا. ولطالما كانت العلاقة هكذا بين (مالك الأرض) اللبناني والعمل السوري».

علاوة على ذلك، وكما سبق ذكره، هناك المزيد من الاستثمار في المناطق الريفية نظرًا إلى مشاركة الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والدولية في تأمين سبل العيش الزراعية. وهي تساعد المزارعين اللبنانيين وتسمح بخلق فرص عمل للعمّال الزراعيين السوريين. وعادة تشترط معظم هذه البرامج، المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومبادرة إهارة تشجير لبنان (LRI)، على قيام المزارعين اللبنانيين بتوظيف عمّال زراعيين سوريين.

(Level ٣) تحوّل زراعي وسط اللاجئين السوريين؟

في الواقع، ما أصبح واضحًا خلال العمل الميداني هو أن هناك «عمليات زراعة» ضخمة للسوريين في البقاع وعكار. وأن انعدام استقرار الوظائف والحد الأدنى من فرص العمل دفع السوريين نحو الزراعة كوسيلة لتحقيق الدخل. خلال

٦ في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٤، أصدرت وزارة العمل قراراً يحصر عمل اللاجئين السوريين في البناء والزراعة والتنظيفات (بما في ذلك جمع النفايات). لمزيد من المعلومات أنظر: Francesca Battistin and Virginia Leape, Towards the Right to Work: A Guidebook for Designing Innovative Public Employment Programmes—Background and Experiences From the Syrian Refugee Crisis in Lebanon (Beirut: International Labor Organization, 2017): 17–18.

الاستنتاج

حيث كان على المزارعين السوريين اكتساب مهارات في الزراعة العضوية بمساعدة المنظمات الدولية. وبالتالي، يشير ذلك إلى أن قطاع الزراعة كان مصدر رزق وتكامل للعديد من اللاجئين السوريين على الرغم من العديد من المشكلات التي يعاني منها.

يعدّ تفكيك العلاقة بين القطاع الزراعي وأزمة اللاجئين السوريين أمرًا بالغ الأهمية. من ناحية، عانى القطاع الزراعي في لبنان منذ وقت طويل من الافتقار إلى التنظيم والظروف الاقتصادية السيئة وضعف التعاونيات. فيما دفعت الحرب في سوريا بعض المزارعين اللبنانيين إلى اليأس نتيجة إغلاق الحدود وتراجع التجارة مع شريكها العملاقة سوريا. وبالمثل، فإن العمّال الزراعيين السوريين محاصرون في وظائف بلا ضمان أو عقود عمل ولا يحصلون على الحد الأدنى للأجور حتّى، في حين يعملون لساعات طويلة ويفتقرون إلى الحماية ويعرّضون لمخاطر صحيّة متعدّدة وظروف عمل سيّئة وفقر دوري. صحيح أن العمّال الزراعيين السوريين عملوا في لبنان بشكل غير منظم ومن دون منافع اجتماعية، لكن كان لديهم دائمًا خيار العودة إلى سوريا، والاستفادة من نظام الرعاية الصحيّة المجاني والمنافع الأخرى، فضلًا عن اكتساب علاقة أقوى مع ملاك الأراضي اللبنانيين الذين كانوا أقل تأثرًا بالضغط السياسي التي اندلعت بعد العام ٢٠١١. كان هناك دخول ضخم إلى سوق العمل الزراعي في جميع المواقع الثلاثة التي لحظتها الدراسة، وهو ما كان له تأثير على العمّال الزراعيين السابقين وأدّى إلى خفض الأجور قليلًا. في الواقع، بالنسبة إلى العمّال السوريين هناك صراع فعّلق بين رغبة في خلق حقيقة صلاح العيش في لبنان ورغبة في العودة إلى سوريا، وهو ما يصفه جون شالكرافت بـ«المنفى الدوري».

لكن من ناحية أخرى، أظهر عملنا الميداني أن الطابع غير المنظم لقطاع الزراعة مكّن بالفعل من استيعاب العديد من اللاجئين السوريين الذين يبحثون عن عمل، لا سيّما النساء اللواتي لا يملكن خبرة عمل سابقة ويحتجن إلى الدخل. في بعض الحالات، كان العمّال الزراعيون مبتكرين وتمكّنوا من إنشاء أماكن آمنة وشبكة قويّة من التضامن. في الواقع، كان القطاع الزراعي قادرًا على الانخراط في آليات إعادة الهيكلة لتلبية الطلب المحلي المتزايد وتراجع الصادرات. علاوة على ذلك، يتبنّى هذا البحث فكرة أن الطابع غير المنظم للقطاع الزراعي أعطى مساحة أكبر للاجئين السوريين للعمل وفقًا لوكالتهم، وأنهم تعلّموا مهارات جديدة بشكل فردي وأصبحوا أكثر مرونة للعمل في مجالات مختلفة في هذا المجال، إذ كان عليهم أن يتعلّموا مهارات زراعية مختلفة وفقًا للمنطقة والموسم الزراعي، ويشمل ذلك العمل في زراعة الحبوب والفواكه والخضروات وزيتون الزيتون والعنب والتبغ. كذلك اضطرت العاملات الزراعيات والأطفال إلى اكتساب مهارات للمساعدة في التقييم والحصاد والعمل في البيوت البلاستيكية. في عكار، حدث تحوّل في النظام الزراعي التقليدي لتلبية الزيادة السكانية، وكان اللاجئين السوريون جزءًا لا يتجزأ من هذا التغيير. والأمر نفسه، في البقاع وبعبك،

التوصيات السياساتية

العيش في المناطق الريفية بدلاً من العمل في الحقول. وبالتالي يجب تقديم الدعم عند الإمكان لتوفير فرص عمل لهم في تجهيز الأغذية الزراعية مثل المونة.

إعطاء الأولوية لحماية العاملين السوريين في الزراعة

توضح هذه الدراسة التحديات المرتبطة بالحماية المتعددة التي يواجهها العمّال الزراعيون السوريون. لذلك من الضروري العمل على:

- ▶ صياغة القوانين لضمان ظروف عمل أفضل في قطاع الزراعة والحماية الاجتماعية (في شكل تأمين) للعاملين في الزراعة.
- العمل على وجه التحديد على قانون العمل الزراعي الذي يضمن حماية العمال الزراعيين وأجور أكثر عدالة.
- إصلاح قانون التعاون، الذي يعتبر ضعيفاً وغير واضح حالياً، وضمان حصول التعاونيات على الحوافز والدعم للنمو والتوسع.
- ▶ تمكين وتعزيز أنظمة الإحالة لتحفيز النساء في المناطق الريفية على التبليغ عن حالات الإساءة والعنف والجندي، والتحرّش والاعتداءات الجنسية التي يواجهنها داخل مكان العمل. ومن المهم أن يكون العمّال الزراعيون على دراية بماهية هذه الأنظمة القائمة حالياً، وأن يكون لديهم إمكانية للوصول إلى الجهات المفترض التواصل معها. فضلاً عن الدعوة إلى المساواة في الأجر بين الرجال والنساء.
- ▶ إطلاق حملة ضدّ عمالة الأطفال من خلال تحسين فرص الوصول إلى التعليم وزيادة التوعية. وهو ما يعدّ أمراً مهماً في الدعوة لإقرار برامج النقد مقابل التعليم التي ستحفّز اللاجئين السوريين على إلحاق أولادهم في المدارس. بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ مراقبة عمالة الأطفال والتبليغ عنها إلى المنظمات المعنية عند الضرورة. ويمكن أن توّفر المسوحات الوطنية حول عمالة الأطفال في القطاع الزراعي تقييماً شاملاً ودقيقاً إحصائياً لعدد الأطفال العاملين، وساعات العمل التي يؤدّونها، والتوصيات للتخفيف منها. أحد الأمثلة على ذلك هو الدراسة التي أجريت على عمل الأطفال في منطقة البقاع. (Habib, 2019)
- ▶ تقديم المساعدة للاجئين السوريين لتحسين وضعهم الاقتصادي، ويمكن أن يتخذ ذلك شكل مشاريع النقد مقابل العمل في الزراعة والمنح الصغيرة للمشاريع الزراعية والمساعدة النقدية المباشرة.

تحسين القطاع الزراعي

القطاع الزراعي في لبنان مهمل بشدّة من قبل الدولة، ما ينتج ظروف عمل عشوائية وضعف تعاونيات المزارعين وارتفاع معدلات الاستيراد وانخفاض معدّلات التصدير وتحسين تكنولوجيا بحده الأدنى.

- ▶ الدعوة على المستوى الوطني لضرورة معالجة العوائق التي يعاني منها القطاع الزراعي في لبنان، بحيث تشمل التغييرات السياسية والمتعلّقة بالسياسات الرئيسية:
- ١. الدعوة إلى زيادة ميزانية وزارة الزراعة وتحسين الموارد البشرية داخلها، بالإضافة إلى إصلاح الموشسات العاقبة لضمان كفاءة وفعالية وتأثير أفضل.
- ٢. الدعوة إلى إعادة تنظيم وتحسين خطط الدعم لصغار المزارعين.
- ▶ دعم وتسهيل الوصول إلى التمويل والمنح التي تؤدّي إلى استثمارات في تحسين التكنولوجيا والبنية التحتية الزراعية.
- ▶ دعم وتدريب العمّال والمزارعين السوريين واللبنانيين على التكنولوجيا المحسّنة والممارسات الزراعية الأفضل.
- ▶ العمل مع المدارس المهنية والجامعات ضمن برامج تدريبية مشتركة للعمّال الزراعيين والمزارعين لتحسين الممارسات الزراعية.

تثمين دور العمّال الزراعيين السوريين في القطاع الزراعي اللبناني

- ▶ إنشاء روابط بين العمّال الريفيين والتعاونيات القائمة (ولا سيّما التعاونيات النسائية) والمجتمع المدني والمبادرات الحضرية. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع «بذورنا جذورنا» الذي يدرب العمّال السوريين على الزراعة العضوية ويربط منتجاتهم بأسواق المزارعين في بيروت.
- ▶ التعاون عند الإمكان لتمويل مشاريع اللاجئات السوريات في المناطق الريفية، لا سيما أن معدّل البطالة مرتفع بين اللاجئات السوريات اللواتي يفضّل العديد منهن

المراجع

- Bonnanno, Alessandro, and Josefa Salete Barbosa Cavalcanti. 2014. "Introduction." In Labor Relations in Globalized Food [المقدمة: في علاقات العمل في الغذاء في العالم], edited by Alessandro Bonnanno and Josefa Salete Barbosa Cavalcanti, Research i, xiii – xlix. Bingley: Emerald Group Publishing Limited.
- Chalcraft, J. (2009). The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon [القفس غير المرئي: العمال السوريون المهاجرون في لبنان].
- Chambers, Robert & Conway, Gordon. (1992). Sustainable rural livelihoods: practical concepts for the 21st century. IDS Discussion Paper. 296.
- Chen, B.; Cammet, M. (2012). Informal Politics and Inequity of Access to Healthcare in Lebanon [السياسة غير الرسمية وعدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية في لبنان], International Journal for Equity in Health [11]
- Dustmann et al. (2017). On the economics and politics of refugee migration [في اقتصاديات وسياسات الهجرة اللاجئين]. Economic Policy, Volume 32, Issue 91
- Emerson et. al. (1995). Participation and Observation Fieldnotes. Handbook of Ethnography. Chapter 24,
- Errighi, L and Griesse, J. (2016). The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon [أزمة اللاجئين السوريين: آثار سوق العمل في الأردن ولبنان]. European Commission.
- Fakhri, R. (2016). Informality in Lebanon: Diagnosis and Analysis [الشكلية في لبنان: التشخيص والتحليل]. Arab NGO Network for Development.
- Gambill Gary. (2001). Syrian Workers in Lebanon: The Other Occupation. Middle East Intelligence Bulletin.
- FAO (2015). Food Security and Livelihood of Lebanese Host Community Assessment Report [تقرير لبناني: الأمن الغذائي وسبل العيش للمضيفين]. FAO, Beirut.
- About Jaoude, H. (2015). Labour market and employment policy in Lebanon, European Training Foundation.
- Ajluni, S.; Kawar, M. (2015). Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in the Light of the Syrian Refugee Crisis. International Labour Organization Regional Office for the Arab States, Beirut, June 2015.
- Asylum Access. (2017). Refugee Work Rights Report: The Syrian Crisis and Refugee Access to Lawful Work in Greece [تقرير حقوق عمل اللاجئين: الأزمة السورية ووصول اللاجئين إلى العمل القانوني في اليونان و Jordan, Lebanon, and Turkey].
- Banerjee, B. (1983). The Role of the Informal Sector in the Migration Process: A Test of Probabilistic Migration Models and Labour Market Segmentation for India [دور القطاع غير الرسمي في عملية الهجرة: اختبار نماذج الهجرة الاحتمالية وتقسيم سوق العمل للهند]. In Oxford Economic Papers, Vol. 35;
- Bayat, A. (1997). Un-civil society: the politics of the 'informal people' [المجتمع غير المدني: سياسات الأشخاص غير الرسميين]. Third World Quarterly, Vol 18, No 1, pp 53-72,
- Bobseine, H. (2016). "I Just wanted to be Treated Like a Person": How Lebanon's Residency Rules Facilitate Abuse of Syrian Refugees [أردت فقط أن أعامل كإنسان]: كيف تسهل قواعد الإقامة في لبنان إساءة معاملة اللاجئين السوريين]. Human Rights Watch.
- Boeckler, Marc, and Christian Berndt. 2014. "B/ordering the Mediterranean: Free Trade, Fresh Fruits and Fluid Fixity." In Seasonal Workers in Mediterranean Agriculture [حدود البحر الأبيض المتوسط: التجارة الحرة والفواكه الطازجة وثبات السوائل في العمال الموسميون في الزراعة المتوسطة]. The Social Costs of Eating Fresh, edited by Jörg Gertel and Sarah Ruth Sippel, 23–33. London: Routledge.

- Journal of Refugee Studies, Volume 19, Issue 3, Pages 273–286, <https://doi.org/10.1093/jrs/fel017>
- Jacobsen, K (2009). “Livelihoods in Conflict: The Pursuit of Livelihoods by Refugees and the Impact on the Human Security of Host Communities” [“سبل العيش في الصراع: متابعة سبل العيش من قبل اللاجئين وتأثيرها على الأمن البشري للمجتمعات المضيفة”], *International Migration*, 40(5), 2002, 95– 123; K. Amirthalingam & R.W.D. Lakshman, “Displaced Livelihoods in Sri Lanka: An Economic Analysis”, *Journal of Refugee Studies*, 22(4).
- Katz, E., and J. Chamorro. (2003). “Gender, Land Rights, and the Household Economy in Rural Nicaragua and Honduras” [“النوع الاجتماعي وحقوق”]. Paper presented at the annual conference of the Latin American and Caribbean Economics Association, Puebla, Mexico.
- Longuenesse, E; Tabar, P. (2014). “Migrant workers and class structure in Lebanon: Class, race, nationality and gender” [“العمال المهاجرون والهيكل”]. [“الطبقي في لبنان: الطبقة والعرق والجنسية والجنس”].
- Saghieh, N. (2015). Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination [الضعف في التصنيع في لبنان: السياسات] Legal Agenda. [القانونية كأدوات فعالة للتمييز].
- Sayad, A. (2004). *The suffering of the immigrant*. Polity Press ; Oxford, UK : Blackwell, Cambridge, UK
- Stave, S. E.; Hillesund S. (2015). Impact of the Syrian refugee crisis on the Jordanian labour market [أثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني]. *International Labour Organization and Fafo Institute for Applied International Studies*, Geneva, April 2015.
- Talhok, J and Geha, C. (2018). Politics and the Plight of Syrian Refugees in Lebanon, Political Brief on the Return of Syrian Refugees [السياسة ومحنة اللاجئين السوريين في لبنان ، موجز سياسي حول عودة اللاجئين السوريين].
- Gates, C. (1989). *The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon* [الدور التاريخي للاقتصاد السياسي في تنمية لبنان الحديث]. Centre for Lebanese Studies.
- Gerbeau, Y.; Avalonne, G. (2016). Producing Cheap Food and Labour: Migrations and Agriculture in the Capitalistic World-Ecology [إنتاج الغذاء والعمالة الرخيصة]. *Social Change Review*, Vol. 14(2): 121-148. [الهجرة والزراعة في العالم الإيكولوجي الرأسمالي].
- Habib et. al. (2016). Associations between poor living conditions and multi-morbidity among Syrian migrant agricultural workers in Lebanon [الارتباط بين الظروف المعيشية السيئة والمرضاة المتعددة بين العمال الزراعيين السوريين المهاجرين في لبنان]. *The European Journal of Public Health*.
- Hopkins, G. (2006). “Somali Community Organizations in London and Toronto: Collaboration and Effectiveness.” [“منظمات المجتمع الصومالي في لندن”]. *Journal of Refugee Studies* 19:3, 361–380. CrossRefGoogle Scholar [وتورنتو: التعاون والفعالية].
- ILO. (2014). *Assessment of the impact of Syrian refugees in Lebanon and their employment profile* [تقييم تأثير اللاجئين السوريين في لبنان وملفهم الوظيفي]. International Labour Organization Regional Office for the Arab States, Beirut, April 2014.
- Inter-Agency Coordination Lebanon. (2018). *Basic Assistance Working Group, Operationalization of the 2018 Desk Formula*.
- IRC et. al. (2013.) *Emergency Market Mapping and Analysis (EMMA) of the Agricultural Labor Market System in North and Bekaa: Lebanon Recommendations for growing livelihood opportunities for refugees and host community families* [رسم خرائط السوق الطارئة وتحليلها (AMME) لنظام سوق العمل الزراعي في الشمال والبقاع: توصيات لبنان لزيادة فرص كسب العيش للاجئين والأسر المجتمعية المضيفة].
- Jacobsen, K (2006). *Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective*, [اللاجئون وطلابو اللجوء في المناطق الحضرية: منظور سبل العيش].

- World Vision. (2018). Impact of Multi-Purpose Cash Assistance on Child Labour among Syrian Refugee Children in Bekaa, Lebanon [أثر المساعدات النقدية متعددة الأغراض على عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين Retrieved from: https://www.wvi.org/sites/default/files/Cash%20report%20final_Juliana.pdf
- Yahya et. al. (2018). Unheard Voices: What Syrian Refugees Need to Return Home: [أصوات غير مسموعة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى ديارهم]. Carnegie Middle East Centre.
- Yassin, N. (2016). The Informal Adaptive Mechanisms among Syrian Refugees and Marginalized Host Communities in Lebanon, The Long Term Challenges of Forced Term Migration: [الآليات التكيفية غير الرسمية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المهيمشة في لبنان ، التحديات الطويلة الأجل للهجرة القسرية: LSE Middle East Centre Collected Paper [6]
- Yassin, Nasser and Chamaa, Jana.(2016). The informal adaptive mechanisms among Syrian Refugees and marginalised host communities in Lebanon [آليات التكيف غير الرسمية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المهيمشة في لبنان]. Middle East Centre Blog.
- Traboulsi, F. (1994). Social Classes and Political Power in Lebanon [الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية] .Heinrich Boll Stiftung, Middle East.
- UNESCWA. (2016). Strategic Review of Food and Nutrition Security in Lebanon [الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في لبنان].
- UNHCR, UNICEF, WFP. (2017). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon [تقييم ضعف اللاجئين السوريين في لبنان]. Retrieved from: <https://reliefweb.int/report/lebanon/vasyr-2017-vulnerability-assessment-syrianrefugees-lebanon>
- UNHCR. (2018). Syria Regional Refugee Response [الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين]. Retrieved from: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>
- UNHCR/UNDP. (2017). “Lack of Funding Putting Help for Syrian Refugees and Hosts at Risk, as Brussels Syria Conference Set to Open” [نقص التمويل وضع المساعدة للاجئين السوريين والمضيفين في خطر ، مع افتتاح مؤتمر بروكسل سوريا]. www.unhcr.org/news/press/2017/4/58e340324/lack-funding-help-syrian-refugees-hosts-riskbrussels-syria-conference.html.
- World Bank. (2014). Lebanon Economic Monitor: A Sluggish Economy In A Highly Volatile Environment [المرصد الاقتصادي اللبناني: اقتصاد بطيء في بيئة شديدة التقلب].
- World Bank (2017), Preliminary findings of the Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict on Lebanon [النتائج الأولية لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري على لبنان].
- World Bank (2017). Enabling the Business of Agriculture 2017 [تمكين الأعمال الزراعية 2017]. Washington, DC, World Bank.
- Retrieved 28 March 2017, from <http://eba.worldbank.org/~media/WBG/AgriBusiness/Documents/Reports/2017/EBA2017-Report17.pdf>.

برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين

يواجه لبنان والعالم العربي إحدى أضخم أزمات اللجوء التي أنتجت تحديات جمة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين والمجتمعات المضيفة. في هذا الإطار، يسعى برنامج "الأبحاث والسياسات حول اللاجئين في العالم العربي" إلى توظيف البحوث المتصلة باللاجئين لمعالجة الفجوة المعرفية القائمة وإثراء الحوار حول قضايا اللاجئين بين الأكاديميين وصانعي القرار والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع، ومن ثم صياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات العامة وإطلاق مبادرات ذات صلة باللاجئين في الشرق الأوسط وخارجه.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

